# الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع
# أداة لدعم التنمية المستدامة في مصر

إعداد

د. هناء إبراهيم إبراهيم سليمان*

**مقدمة :**

مع بداية القرن الحادي والعشرين ، أثرت العولمة ، وثورة الاتصالات والمعلومات والتجارة الحرة تأثيرًا واضحًا على العالم ، يضاف إلى ذلك ما يشهده الكون من انفجار سكاني ، وتراجع في مستويات الموارد الطبيعية ، وتزايد استهلاك الطاقة ، وتزايد نسبة الفقر ، وتزايد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية ، وتصاعد التحذيرات من الظواهر الطبيعية وخطرها المحتمل (عايد العصيمي ، ٢٠١٥ ، ٥) .

ومع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات و المؤسسات و الأفراد بقضايا البيئة و المجتمع ، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م ، ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند عام ١٩٨٧م ، تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكلٍ رسمي ودائم، وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة (العايب عبد الرحمن ، ٢٠١٠/٢٠١١، ١١).

كما أن هناك اهتمامًا كبيرًا بالتنمية المستدامة في الوطن العربي يتجلى في البحوث والندوات والتصريحات الرسمية، إلى جانب مشاركة العديد من الدول العربية في المؤتمرات العالمية للبيئة والتنمية المستدامة ، كالمؤتمر العالمي حول التنمية والبيئة في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م ، ومؤتمر الأرض أو قمة جوهانسبيرج بجنوب إفريقيا الخاصة بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢م (جامعة الملك عبد العزيز،١٤٢٧ هـ ، ٩).

---

*مدرس أصول التربية كلية التربية – جامعة دمياط

ومن ثم ، فقد اكتسبت التنمية المستدامة طابعًا عالميًا ، فكل دول العالم بلا استثناء مدعوة إلى الأخذ بطريقة التنمية المستدامة ؛ لأن الإنسانية لا تعاني من التناقص الحاد في الموارد الغذائية بل تعاني أيضًا من المشكلات البيئية التي تواجه الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية، وبعد مؤتمر استوكهولم – عاصمة السويد – حول البيئة الإنسانية عام ١٩٧٢م ، بدأ العالم يعترف بأن مشكلات البيئة لا تنفصل عن مشكلات التنمية (بدر الدين على ، ٢٠٠٦ ، ٨٧) . ومن هنا ينبغي تضافر الجهود لإنقاذ البيئة والإنسان من أخطار الطبيعة ، وأخطار السلوك البشري غير المسئول .

وتعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسيين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما حق من حقوق الإنسان ، فمما لا شك فيه أن حماية البيئة أصبحت مطلبًا أساسيًا لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة والتمتع بالصحة التي تأتي من خلال الحق في التنمية (سلامة سالمان،٥٤،٢٠٠٧ ).

كما تعد التنمية المستدامة إحدى الثوابت الجوهرية في سياسة الدولة ، كون أن البيئة والتنمية يشكلان وجهان لعملة واحدة وهي الاستمرارية والبقاء والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية وأي خلل بينهما يؤدي إلى تدهور الحياة الطبيعية والاقتصادية ( بوسماحة الشيخ ، ٢٠١٥، ٣٠٥ ) .

وتؤكد التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة ، بحيث يشارك الفرد بشكل ديمقراطي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا (بدر الدين على ، ٢٠٠٦ ، ١٠١) .

ولذا فإنه لمواجهة المشكلات والتحديات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، لابد من مشاركة جميع مؤسسات وفئات المجتمع على اختلاف طوائفها سواء بالفكر أو الدعم المادي من خلال علاقة مجتمعية واضحة ومدروسة تضمن التفاعل الأصيل والمستمر لدعم ومساندة عملية التنمية والتقدم (محمد محمود ، ٢٠٠٥ ، ٣٣١) .

## مشكلة البحث :

تعد الشراكة من أهم المفاهيم التي أصبحت أكثر تداولاً في المجالات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والخدمية والبحثية ، فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين في هذه

المجالات ؛ باعتباره من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية المستدامة . وتُبنى فكرة الشراكة على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة ، تستطيع من خلالها جميع الأطراف المشارِكة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشروعات المتفق عليها (السيد جمعة ، ٢٠١٢ ، ٧ ) .

ونظرًا لأن تحقيق التنمية المستدامة يكفل الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ، وحيث أن التعاون والتكامل قيمة أخلاقية حث عليها الدين الإسلامي ، لذا ينبغي على مؤسسات المجتمع الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استثمار رءوس أموالها في مشروعات ذات أثر بيئي سليم ، والاهتمام بنشر الوعي البيئي في المؤسسات الاقتصادية والاهتمام بقضايا البيئة والتنمية المستدامة ، وتوجيهها نحو إدراج الاعتبارات البيئية ضمن الأنشطة المالية ، بإنشاء أقسام خاصة لحماية البيئة وكذلك سن تشريعات خاصة لحماية البيئة (بدر الدين علي ، ٢٠٠٦ ، ١٠٢ ) .

بالإضافة لما سبق ، فإن مؤسسات المجتمع بقطاعيه العام والخاص مدعوة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيها للمسئولية الاجتماعية ، وما يمكن أن تقدمه من خدمات تتجاوز هدف تعظيم الربح إلى تحقيق المحافظة على البيئة وجودة حياة الإنسان .

وبالرغم من الاهتمام المتزايد بتحقيق الاستدامة إلا أن الواقع الحالي للدول خاصة منها النامية لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة ؛ وهذا نظرًا لتفاقم الفقر بكل أشكاله ومكوناته وتفاقم الأمية والبطالة وارتفاع نسبة الوفيات (حافظ بن عمر،٢٠١٥ ،٦٢ ) .

وقد خلصت دراسة (فوزي الهنداوي ، ٢٠٠٦ ،٣٠٠ ) أن التنمية بفروعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عملية داخلية مستمرة ومستديمة تشترط المشاركة المجتمعية بإرادة موحدة لتحقيقها ولإزالة كل العقبات الهيكلية التي تعترضها ، وهذا يتجسد بمشاركة الجماهير في وضع السياسات واتخاذ القرارات التنموية والحصول على نتائجها المادية ، بحيث يشعر الجميع بأن هذه تعبر عن إرادتهم وتحمي مصالحهم . وفضلاً عن المشاركة الجماهيرية، فإن التنمية ينبغي أن تنبع من ثقافة المجتمع وتنسجم مع منظومته الفكرية وإطاره الحضاري، فمن دون هذا الترابط بين الثقافة كمنظومة شاملة والتنمية كعملية اقتصادية واجتماعية تفقد التنمية حيويتها وتصبح بلا روح .

وتقوم التنمية المستدامة على الاستخدام الشامل للموارد البشرية ، لأن الإنسان هو محور للتنمية المستدامة ؛ وذلك بتحسين التعليم الذي يعد أساس التنمية والتغيير في المجتمع وإحداث التطور المطلوب للأمة ، والتعليم حق اجتماعي للفرد وواجب على الدولة الاهتمام به وتوفيره ، وبه تتم صياغة الإنسان الاجتماعي وتبنى به قدراته وتتأهل به طاقاته ، وأن أي قصور في مجال التعليم يؤدي إلى تخلف المجتمع سواء كان خللاً اجتماعيًا يمس ديمقراطية التعليم أو خللاً فنيًا يتصل بعملية التعليم الذي يؤثر بدوره على عملية التنمية، فالتنمية الحقيقية هي تنمية الكادر البشري وتهيئة الأجيال لتتحمل مسئولية بناء المجتمع والنظر إلى المستقبل والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة (بدر الدين علي ، ٢٠٠٦ ،١٠٥ ) .

مما سبق يتضح أن التعليم واحدًا من أدوات التنمية المستدامة، والذي يسهم في تزويد المتعلمين بالمهارات والمواقف والمعرفة، بما يجعلهم قادرين على العمل كمواطنين صالحين ، فالعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة علاقة قوية ، والتعليم أمر أساسي لتحقيق الاستدامة، فهو أداة للتغيير الاجتماعي، وإعادة البناء والتأهيل ، وأي تغيير جوهري في المجالات الفكرية والاجتماعية في أي مجتمع يجب أن يسبقه الثورة التعليمية (Oni & Adetoro, 2012 ,67) .

بالإضافة لذلك فإن تحسين الموارد البشرية لا يقتصر على غرس المعارف و المهارات ، بل يشمل وجود القيم والمواقف الإيجابية والدوافع بما يتفق مع أهداف وطرق خطة التنمية التي من شأنها أن تعود بالنفع على الأجيال القادمة (Ekene & Oluoch-Suleh , 2015).

وللتعليم الجامعي دور متميز مهم لكونه أحد الحاجات الأساسية التي تحقق متطلبات التنمية وذلك بالتعليم والتدريب وإعداد القوى العاملة لتنفيذ خطط التنمية ، وتكوين وعي علمي لدى أفراد المجتمع بأهم المشكلات المجتمعية وكيفية المشاركة في تقديم الحلول لها .

كما أكدت دراسة أوتي (Otte,2016) أن الجامعات تقوم بدور أساسي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال استخدام التعلم القائم على الخبرة لمعالجة التنمية المستدامة في سياق أكاديمي ، فالأشكال الجديدة للتعلم تؤدي إلى تغيرات سلوكية في أسلوب الحياة المستدامة بين المشاركين فيها نحو المزيد من الإجراءات المناصرة للبيئة. ولذا أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ التنمية المستدامة كجزء من المناهج الدراسية التي لا توفر التعليم النظري حول هذا الموضوع .

وللجامعات دور مهم في معالجة قضايا التنمية المستدامة، وهذا سيشمل التغيير المؤسسي من نوع أو آخر ، ومثل هذا التغيير يتعلق بشكل خاص بما يمكن أن تقدمه الجامعة من خلال بيانات الرؤية والرسالة و كيفية إدارة الموارد البشرية والمادية ، واستخدام الموارد، وكيفية تعليم طلابها وإدارة التدريس (Scott & Gough , 2007) .

كما تسعى بعض الجامعات ضمن مشروعاتها حول البيئة والتنمية المستدامة إلى تحسين نوعية المقررات الإجبارية عن التنمية المستدامة ، ودمج البيئة والتنمية المستدامة في البرامج التعليمية، والعمل على جمع ونشر المعلومات عن الممارسات التعليمية الجيدة حول البيئة والتنمية المستدامة (Holmberg , et al. ,2012)، ومن المهم أيضًا إجراء المقابلات في المراحل الأولى من المشروعات لفهم احتياجات المجتمع ووضع نتائج المشروعات لتلبية الأولويات المحددة للمجتمع. ومن أكثر الوسائل فعالية لتعزيز برنامج البيئة والتنمية المستدامة إقامة شراكات بين الجامعات و المجتمع ، للوصول إلى والتواصل مع الأفراد المحليين الذين نشطوا في المشروعات المجتمعية وترسيخ مفهوم البرنامج إلى أنشطة أولئك الأفراد (Kawabe, et al.,2013) .

وتسعى حكومات بعض الدول المتقدمة إلى تدعيم البحث العلمي من خلال مشروعات الشراكة البحثية ، والتي تتضمن : توسيع المعرفة لتحسين الأحوال الصحية، والبحث عن أدوات جديدة لمحاربة المرض، ومساعدة الأفراد على الدخول في عصر المعلومات واستكشاف أسس بناء الكون وحماية البيئة، وضمان جودة وسلامة الغذاء والتفوق في العديد من مجالات الصناعة، وحماية مصادر الطاقة (National Association of State Universities and Land Grant Colleges, 1996,7) .

مما سبق يتضح أهمية الشراكة المجتمعية والتي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين مؤسسات المجتمع المختلفة والجامعات، والتي تقوم على أساس مشترك في الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والرقابة والتي تتطور مع مرور الوقت .

إن مفهوم الشراكات المجتمعية في وضعه المعاصر يحرص على أهمية تعاون أفراد المجتمع معًا لإحداث التنمية المجتمعية المرجوة ، فتنمية المجتمع ليست نهايتها منتجات مثل المباني التجارية والسكنية ،إذ أنها أصبحت العملية التي يتم من خلالها تمكين الأفراد ليشاركوا ويؤثروا في مجرى التغيير داخل المجتمع ، فالشراكة بهذا المفهوم أصبحت تركن إلى التمكين

وتكوين خبرات مؤهلة داخل المجتمع (ناصر عبد التواب، ٢٠١٠، ١٣٥٠) ، ويفترض لضمان نجاح جهود الشراكات المجتمعية أن تقترن بجماعية أداء الداخليين فيها وليس الجهة المنوط بها تنفيذ الخدمات التعليمية فيها فقط (ناصر عبد التواب، ٢٠١٠، ١٣٤٦) .

ولقد أكدت دراسة (عبد الرؤوف بدوي وأشرف مجاهد ، ٢٠١٠، ١١) أن التعليم العالي المصري ، سواء من حيث المضمون أو من حيث الدور الاجتماعي ، عجز عن تحقيق دوره التنموي في تأهيل رأس المال البشري لاحتياجات السوق ، أو في تأسيس تراكم رأس المال المعرفي ، الذي يمكن أن يتحول إلى تقنيات إنتاج تلبي احتياجات السوق ، وأصبح التعليم العالي المصري مساعدًا على زيادة مساحة الاعتماد على الخارج ، سواء في الحصول على التقنية ، أم في الحصول على العمالة المؤهلة تأهيلاً عاليًا .

ونظرًا لأن البيئة مجال يحتاج تنمية من خلال الأبحاث العلمية المتعددة والمتواصلة ، ودون ذلك تقل قيمة الأبحاث ، بل تنعدم ( محمود عابدين ، ٢٠٠٤ ، ٣٠٦ ) ، لذا فحتى تؤدي الجامعة دورها الحقيقي في التنمية يجب أن تراعي التوازن الصحيح بين ما تعد من أطر وبين ما يحتاجه المجتمع ، وإعداد هذه الأطر بالمستوى والنوعية التي يحتاج إليها المجتمع لتنفيذ برامجه ، الأمر الذي يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية وبرامج التدريب المهني ومتطلبات سوق العمل واستيعاب متطلبات العلوم والتقنية ووصف الوظائف وتحديد متطلبات كل منها من حيث الكم والنوع ( ديما محمود ، ٢٠١٥ ، ١٢٩).

وتأسيسًا على ما سبق ، يتضح أهمية الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتحقيق التنمية عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع تدعيم التنمية المستدامة في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :

١. ما الإطار الفكري للتنمية المستدامة من حيث (مفهومها، أهدافها، أبعادها، خصائصها، مبادئها، ومؤشراتها ) ؟
٢. ما المقومات الأساسية للتنمية المستدامة؟
٣. ما معوقات التنمية المستدامة ؟

٤. ما التحديات التي تواجه التنمية المستدامة؟
٥. ما متطلبات التنمية المستدامة ؟
٦. ما الإطار الفكري للشراكة من حيث ( مفهومها، مبادئها، مستوياتها، وشروط تحقيقها ) ؟
٧. ما مبررات الدعوة إلى توطيد الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ؟
٨. ما أبرز أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع ؟
٩. ما أهم معوقات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ؟
١٠. ما أهم ملامح واستراتيجيات بناء شراكات مجتمعية فعالة ؟
١١. ما التصور المقترح للشراكة المطلوبة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتدعيم التنمية المستدامة في مصر؟

## أهداف البحث :

يستهدف البحث الحالي بناء تصور مقترح للشراكة المطلوبة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتدعيم التنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال :

١. التعرف على الإطار الفكري للتنمية المستدامة من حيث (مفهومها، أهدافها، أبعادها، خصائصها، مبادئها، ومؤشراتها ) .
٢. تحديد المقومات الأساسية للتنمية المستدامة.
٣. الوقوف على معوقات التنمية المستدامة .
٤. الوقوف على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.
٥. تحديد متطلبات التنمية المستدامة .
٦. التعرف على الإطار الفكري للشراكة من حيث (مفهومها، مبادئها، مستوياتها، وشروط تحقيقها).
٧. الوقوف على مبررات الدعوة إلى توطيد الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
٨. تحديد أبرز أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع .
٩. الوقوف على أهم معوقات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
١٠. تحديد أهم ملامح واستراتيجيات بناء شراكات مجتمعية فعالة.

## أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله ، فقد أكدت اللقاءات والمؤتمرات العالمية على أهمية تحقيق التنمية المستدامة ، والتخلص من المشكلات التي تواجه البشرية في كافة مجالات الحياة البيئية ، الصحية، السياسية، الاجتماعية ، والاقتصادية ، فجميعها يمكن السيطرة عليها ومعالجتها بالشراكة الحقيقية بين المجتمع من جهة ومؤسسات التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة من جهة أخري، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ومن ثم تنعم البشرية بحياة كريمة آمنة وصحية .

كما من المتوقع أن يسهم البحث في تحقيق ما يلي :

١. استفادة القائمين على التربية والتعليم ، والتعليم العالي من نتائج البحث .
٢. تطوير الاستراتيجيات التعليمية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة .
٣. إعداد طلاب لديهم القدرة على مواكبة المستجدات والتطورات العالمية ، والمحافظة على البيئة ، والحفاظ على حاجات الأجيال القادمة .

## منهج البحث :

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي في جمع المعلومات وتفسيرها باعتباره من أنسب الأساليب لمثل هذه النوعية من البحوث ، وقد استخدم في الكشف عن الشراكة المطلوبة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتدعيم التنمية المستدامة في مصر . وسيتم ذلك وفق الخطوات التالية :

أولاً: الإطار النظري ، ويشتمل على :

المبحث الأول : إطار نظري ومفاهيمي حول التنمية المستدامة ، ويتضمن :

١. عرض وتحليل للإطار الفكري للتنمية المستدامة من حيث (مفهومها، أهدافها، أبعادها، خصائصها، مبادئها، ومؤشراتها ). ( وذلك للإجابة عن السؤال الأول من تساؤلات مشكلة البحث ) .
٢. عرض وتحليل للمقومات الأساسية للتنمية المستدامة ، وأهم معوقاتها . (وذلك للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث من تساؤلات مشكلة البحث ).
٣. عرض وتحليل للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة ، وأهم متطلبات تحقيقها . ( وذلك للإجابة عن السؤالين الرابع والخامس من تساؤلات مشكلة البحث ) .

المبحث الثاني : إطار نظري ومفاهيمي حول الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ، ويتضمن :

١. عرض وتحليل للإطار الفكري للشراكة من حيث ( مفهومها، مبادئها، مستوياتها، وشروط تحقيقها ).( وذلك للإجابة عن السؤال السادس من تساؤلات مشكلة البحث ) .
٢. عرض وتحليل لمبررات الدعوة إلى توطيد الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع . ( وذلك للإجابة عن السؤال السابع من تساؤلات مشكلة البحث ) .
٣. عرض وتحليل لأشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع ، وأهم معوقاتها.( وذلك للإجابة عن السؤالين الثامن والتاسع من تساؤلات مشكلة البحث ) .
٤. عرض وتحليل لأهم ملامح واستراتيجيات بناء شراكات مجتمعية فعالة.( وذلك للإجابة عن السؤال العاشر من تساؤلات مشكلة البحث ) .

ثانيًا : عرض معالم التصور المقترح للشراكة المطلوبة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتدعيم التنمية المستدامة في مصر.( وذلك للإجابة عن السؤال الحادي عشر من تساؤلات مشكلة البحث ).

## مصطلحات البحث :

١- التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة في البحث الحالي بأنها : " الجهد المنظم لإحداث التغيير والتطوير والتحسين الواعي والمقصود في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والإدارية بهدف صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبيةً لاحتياجات البشر الحاليين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية ".

٢- الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع:

تعرف الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع في البحث الحالي بأنها : " اتفاق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ، الغرض منه تحقيق هدف مشترك ، وأن كل طرف عليه أن يقدم للآخر ما لا يستطيع الآخر إنجازه منفردًا ، وأن أساس الاتفاق وجود عقد مبرم يوضح فيه ما لكل الأطراف من حقوق وما عليها من واجبات وأدوار".

## وفيما يلي يعرض البحث الحالي الإطار النظري :

### المبحث الأول : إطار نظري ومفاهيمي حول التنمية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية Development بوجه عام بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، وذلك بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستثمار(جمال حلاوة، ٢٠١١ ، ٢٤) .

ويكاد يجمع الكثير من المهتمين بقضية التنمية على أنها : " الجهد المنظم لزيادة موارد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقصد القضاء على التخلف واللحاق بركب الحضارة وتوفير الحياة الكريمة لكل فرد من أفراد المجتمع " ( علي الشعبي ، ١٩٩٣ ، ٨٢ ) .

كما أن التنمية تعني التغيير والتطوير والتحسين الواعي والمقصود والمنظم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية، بهدف الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوبة (لعلى بوكميش،٢٠١٣، ٨١ ) .

مما سبق يتضح أن التنمية بشكل عام تعني امتلاك المجتمع النامي الكفاءة والأدوات اللازمة لاستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا في سبيل الوصول إلى أعلى معدلات للإنتاج والإنتاجية في مجالات الاقتصاد الوطني ، وإقامة بنيات تحتية قادرة على النهوض بالخدمات السكنية والتعليمية والصحية والبيئية والإدارية والثقافية والاجتماعية التي تضمن لجميع الشرائح والفئات حياة مادية وإنسانية كريمة وآمنة ( فوزي الهنداوي ، ٢٠٠٦ ، ٢٨٦ ) .

كما أن التنمية تتألف من عنصرين هما : العنصر البشري والعنصر المادي، ومن غير الممكن حدوث أي نمو لأي نشاط إلا إذا تم تكامل هذين العنصرين معًا ، ومن المؤكد أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمجرد توفير الأموال أو استيراد التكنولوجيا، إلا إذا رافق ذلك العمل الدءوب وتنمية المهارات والقدرات وتغيير نوعية الحياة (جمال حلاوة، ٢٠١١ ، ٢٤) ، وهناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أي تنمية، من أهمها الآتي : ( علي الشعبي ، ١٩٩٣ ، ٨٢ – ٨٣ )

١. أن التنمية عملية شاملة لجميع جوانب الحياة .
٢. أن هناك العديد من المقومات للتنمية منها الموارد الطبيعية ورأس المال والموارد البشرية وتعد القوى البشرية أهم مقومات التنمية .

٣. أن التنمية عملية تغيير شاملة ومستمرة .
٤. أن التنمية عملية تتطلب أن يشترك فيها كل من المواطن والدولة.
٥. أن التنمية تهدف إلى القضاء على التخلف والتبعية والاعتماد على الذات .
٦. تهدف التنمية إلى توفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع .
٧. أن التنمية ليست آلات وفنيين ومصانع فقط ، وإنما هي وعي ثقافي واجتماعي بالدرجة الأولى وإحساس ومواطنة ومشاركة في الإنتاج .

وعلى ذلك ، فإن التنمية الشاملة تهدف إلى تحقيق الآتي : ( علي الشعبي ، ١٩٩٣ ، ٨٣ )

١. الاستفادة من الطاقة البشرية والموارد غير البشرية المتاحة في المجتمع .
٢. إعداد الإنسان المسلم الصالح إعدادًا متكاملاً ومتوازنًا ليكون قادرًا على تنفيذ برامج التنمية .
٣. توفير الخدمات الأساسية والضرورية لتكون في متناول كل فرد من أفراد المجتمع .
٤. رفع المستوى الاقتصادي للفرد من خلال زيادة دخله وتوفير فرص العمل .
٥. رفع المستوى الاجتماعي للفرد من خلال التغيير في أنماط سلوكه وأسلوب حياته ليكون أكثر فاعلية وإنتاجية .
٦. رفع المستوى الثقافي للفرد ليكون قادرًا على فهم دوره ومسئولياته في تنفيذ برامج التنمية .
٧. تعويد أبناء المجتمع على الاعتماد على أنفسهم في تنمية مجتمعهم .

بالإضافة لذلك فالتنمية الشاملة تتضمن عمليات التحول الموجب التي تلحق بالبنيان الاجتماعي الاقتصادي ووظائفه من خلال تنمية قدرات غالبية الأفراد بخدمات عامة في ميادين التعليم والصحة والثقافة وغيرها مما يمس حيوات هؤلاء الأفراد .وعلى ذلك يمكن القول إن للتنمية الشاملة عناصر ثلاثة رئيسة : (مصطفى محمد وطلعت عبد الحميد ، ٢٠١٢ ، ١٣٤ )

١. تغيير بنائي في الأدوار والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تختلف عن صورتها القائمة، مما يتطلب حدوث تغيير في الظاهرات المختلفة والعلاقات السائدة في المجتمع ،وفي أنماط سلوك البشر، وفي أدوار مؤسسات الإنتاج المادي والمعنوي .
٢. استراتيجيات ملائمة لتنفيذ عمليات التغيير الموجبة المرجوة تفيد من كل الإمكانات المادية والمعنوية في المجتمع، سواء الداخلية أو الآتية من خارج المجتمع لتعضد نموه وتقيم دعائمه .

٣. دفعة قوية تخرج أدوات التغيير عن ركودها معززة بفكر راقٍ وتوجهات عملية معيارية وتقنيات تحقيق الأهداف .

**مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) :**

تبلور مفهوم التنمية المستدامة في ثمانينيات القرن العشرين ، حيث ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنّها : " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها " ( مطانيوس مخول وعدنان غانم ، ٢٠٠٩ ، ٣٨ ؛ Robert , et al. , 2005, 10)

وبمعنى آخر فإن التنمية المستدامة هي عملية اجتماعية أيكولوجية تتسم بالوفاء بالاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية مع الحفاظ على جودة البيئة الطبيعية (عبد الرؤوف بدوي وأشرف مجاهد ، ٢٠١٠ ، ١٨) .

كما أنها إدارة الموارد الطبيعية وصيانتها ، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة (نورة العجلان، ٢٠٠٩، ٢١) .

والتنمية المستدامة تعني أيضًا صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبيةً لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية (صلاح عباس ، ٢٠١٠ ، ١٧ ) .

كما أن التنمية المستدامة هي عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة ، ومن أهداف التنمية الاقتصادية في المجتمع هي رفع مستوى معيشة الأفراد وبما لا يتعارض مع الحفاظ على الموارد البيئية (سلامة سالمان ، ٢٠٠٧، ٥٤) .

التنمية المستدامة تعني أيضًا الاستمرارية في الإنتاج على المستوى الأمثل دون انضاب الموارد الطبيعية والمساس بالبيئة الخارجية ، وهي استراتيجية تنموية لإدارة كل الأصول المتاحة

الطبيعية والمالية والبشرية ، من أجل زيادة الثروة والرفاهية في المدى الطويل ( بدر الدين علي ، ٢٠٠٦ ، ٩١ ) .

كما أن التنمية المستدامة تعني التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي(جامعة الملك عبد العزيز،١٤٢٧ هـ ، ٤٠) .

ويقصد بالاستدامة استدامة الموارد الطبيعية واستخدامها الاستخدام الأمثل لصالح الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل، ولكن هذا المفهوم تطور إلى مفهوم اجتماعي يقوم على الآتي : ( محمد عوض الله ، ٢٠١٥ ، ٣٨)

١. محاربة الفقر والقضاء عليه وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء على مستوى الأفراد والدول .
٢. حقوق الإنسان خاصة الاجتماعية والاقتصادية، الحق في الغذاء وفي الماء النقي، والطاقة والتعليم والصحة والسكن .
٣. الحكم الرشيد بركائزه الثلاث :الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

وكل هذه المحاور يجب أن لا تكون بمعزل عن البيئة، حيث أن البيئة هي الضامن لاستدامة التنمية ، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون العبث بها ودون استغلالها بترك مخلفات تكون سببًا في عدم استفادة الأجيال القادمة من هذه الموارد .

ومن خلال ما تم عرضه حول مفهوم التنمية المستدامة ، يمكن استنتاج الآتي: (محمد عوض الله ، ٢٠١٥ ، ٤٨ – ٤٩ )

١. التنمية المستدامة تؤكد على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية لصالح الإنسان بطريقة لا تؤدي إلى إهدارها أو دمارها.
٢. التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التناغم بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .
٣. التنمية المستدامة تركز على البعد الإنساني بدلاً من النشاط التجاري والاقتصادي حيث يشكل الإنسان محور التعاريف بخصوص التنمية المستدامة.
٤. التنمية المستدامة تهتم بصورة مؤكدة بالمشاركة لكافة قطاعات المجتمع المؤثرة والمتأثرة بالتنمية في كل ما يتعلق بالشأن العام في المجتمع.

٥. التنمية المستدامة تعبر عن طموح إنساني للتوصل لمناخ آمن يعيش فيه الإنسان عيشة آمنة له وللأجيال القادمة.
٦. التنمية المستدامة مفهوم مرن قادر على استيعاب المتغيرات والمستجدات الحالية والمستقبلية .
٧. التنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة البشر وفي الوقت ذاته تعمل على تنمية وصيانة الموروث الطبيعي في المجتمع.
٨. التنمية المستدامة تهدف للحفاظ على حق كل الكائنات الحية على ظهر كوكب الأرض في الوفاء باحتياجاتها سواء الحالية والتالية وبما لا يخل بالتوازن الحيوي على سطح الأرض.
٩. التنمية المستدامة تعني حق كل جيل في توريث الجيل الذي يخلفه أو يليه بعلمه عن الأصول الطبيعية والإنتاجية كما ورثه هو من الأجيال السابقة .
١٠. التنمية المستدامة تتضمن مبدأ مهم هو العدالة وتحقيق المساواة والإنصاف بين البشر، وهو من العناصر المهمة التي تشير إليها مختلف تعريفات التنمية المستدامة، سواء تعلق ذلك بتحقيق العدالة أو الإنصاف للأجيال البشرية الحالية والتي لم تولد بعد.
١١. تعتمد التنمية المستدامة في تحقيقها على إدارة سياسية قوية للوصول إلى تنمية حقيقية ومستمرة .

وتأسيسًا على ما سبق عرضه من تعريفات التنمية المستدامة ، يمكن للبحث الحالي التوصل إلى المفهوم الإجرائي التالي للتنمية المستدامة :

" التنمية المستدامة هي الجهد المنظم لإحداث التغيير والتطوير والتحسين الواعي والمقصود في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والإدارية بهدف صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبيةً لاحتياجات البشر الحاليين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية " .

## أهداف التنمية المستدامة :

يتمثل الهدف الأساسي للتنمية المستدامة في الوفاء بحاجات البشر ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد

من التدهور البيئي ، حيث إنها تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الحيوي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم ( حمدي عبد الحميد وموسى الشرقاوي ، ٢٠٠٤ ، ٣٦٣- ٣٦٤) .

وبالتالي فإن غاية التنمية المستدامة هي إدخال تحسينات طويلة الأمد على نوعية الحياة البشرية ، وهذا يتطلب إدارة النظم البيئية على نحو يسمح بالاستفادة منها مع تقليل الصراعات التي تنتج عن استغلالها إلى أدنى حد ممكن ، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق ما يلي : (عبد الرؤوف بدوي وأشرف مجاهد ، ٢٠١٠ ،١٨-٢٠)

١. التنمية المستمرة لقدرات الإنسان على التعامل مع التقنيات الجديدة .
٢. تزويد الإنسان بالقدرة على الاتصال المباشر مع مصادر المعرفة .
٣. تنمية مهارات الفرد بما يمكنه من مواجهة ما يعترضه من مشكلات وأزمات بأسلوب منهجي .
٤. تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنًا وعدلاً .
٥. تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية تكاملية ، انطلاقًا من وحدة النظم الكلية وترابط نظمها الفرعية .

كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الآتي : (محمود أحمد ، ٢٠١١، ٢١)

١. الحفاظ على الموارد الطبيعية والحيوية والبيئية .
٢. إعداد أفراد مدركة وواعية معدة لتساند الاتجاه نحو التنمية المستدامة .
٣. العمل على تغيير القيم والسلوكيات وأسلوب الحياة .
٤. تحقيق العدالة والإنصاف والمسئولية الفردية والجماعية .
٥. توفير نوعية حياة مماثلة للأجيال القادمة بالحالية .
٦. الحفاظ على المصادر الطبيعية غير المتجددة ومصادر الطاقة المتجددة ومعدلات استهلاكها .
٧. حماية البيئة من التلوث .

كما جاء في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الصادرة عن الأمم المتحدة الأهداف التالية للتنمية المستدامة : ( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠١٥، ١٥ ؛ www.un.org) 12 ,

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢. القضاء على الجوع ، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣. ضمان حياة صحية ، وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار.

٤. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل ، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .

٥. تحقيق المساواة بين الجنسين ، وتمكين كل النساء والفتيات .

٦. التأكد من توافر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع .

٧. ضمان الحصول على الطاقة بأسعار مناسبة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع.

٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة المنتجة ، والعمل اللائق للجميع .

٩. توفير البنية التحتية المرنة، وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار.

١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع ، وآمنة ومرنة ومستدامة.

١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره .

١٤. الحفظ والاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.

١٥. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية ،ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي .

١٦. التشجيع على إقامة مجتمعات سلمية لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة ، وبناء مؤسسات فعالة و خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لا تهدف فقط إلى تحقيق النمو والتطور الاقتصادى ، بل يدخل ضمن اهتماماتها المجالات الاجتماعية والتي تشمل من ضمن ما تشمله الاهتمام برفع مستوى المعيشة من الناحية الكمية والنوعية إلى أقصى حد ، والقضاء على الفقر

، ولن يتم ذلك ما لم يتم التحكم في تفاقم ظاهرة البطالة والاسهام الفعال في توفير فرص عمل ( حافظ بن عمر،٢٠١٥، ٥٧) .

أبعاد التنمية المستدامة :

هناك ثلاثة أبعاد تتفاعل فيما بينها لتشكل الإطار العام للتنمية المستدامة وهي : البعد الاجتماعي ، و البعد البيئي ، والبعد الاقتصادي ، وفيما يلي توضيح لهذه الأبعاد :

البعد الاجتماعي : الذي يرتبط بما يقوم به الإنسان من علاقات وتجمعات بكل أنواعها، وكذلك النظم والقيم التي تحكم التفاعلات مع البعدين الآخرين ( محمود أحمد ، ٢٠١١ ، ٢١)، والنظام المستدام اجتماعيًا يجب أن يحقق العدالة التوزيعية ، وأن يوفر مستوى كافيًا من الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات التعليم والصحة ، وأن يوفر العدل بين الجنسين وأن يوفر المسئولية والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية ( بدر الدين على ، ٢٠٠٦ ،٩٠ ) .

البعد البيئي : يرتبط بالحياة الطبيعية على الأرض وما فيها من عناصر وكائنات حية وما تربطهم من علاقات ( محمود أحمد ، ٢٠١١ ، ٢١) ، والنظام المستدام بيئيًا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة ، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية ( العايب عبد الرحمن، ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٥ ) .

البعد الاقتصادي : يرتبط بعمليات الإنتاج والعمل والاستهلاك وما يرتبط بها من سلوكيات ( محمود أحمد ، ٢٠١١ ، ٢١) ، والنظام المستدام اقتصاديًا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية (Dan , et al. , 2015 , 809).

وتأسيسًا على ما سبق ، فإن التنمية المستدامة، هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط ، بل تشمل أيضًا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أي أنها تنمية بأبعاد ثلاثة ، مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وكل بعد منها يتكون من مجموعة عناصر ، ويتم توضيح ذلك في الشكل رقم (١) .

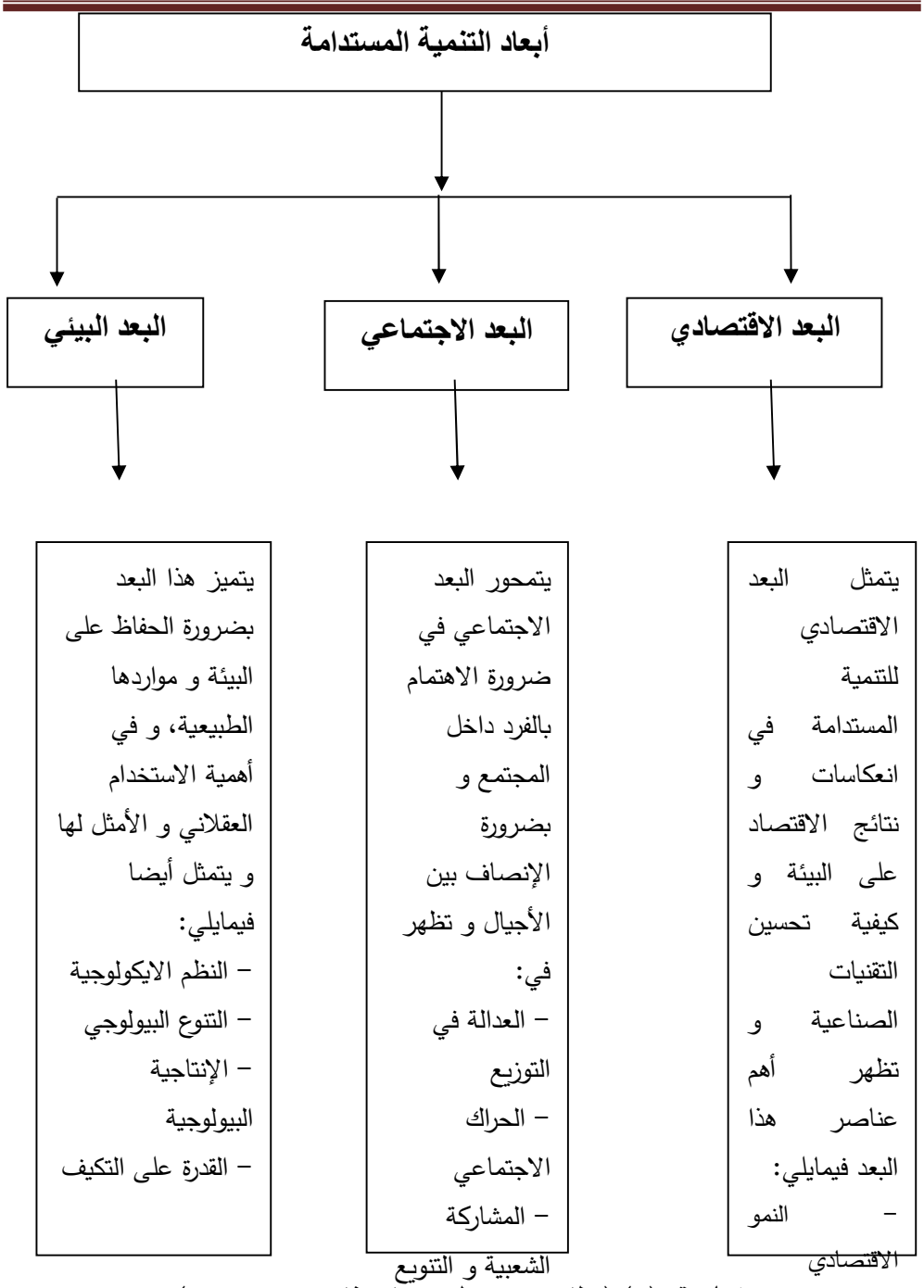


**شكل رقم (١) (مطانيوس مخول وعدنان غانم ،٢٠٠٩،٣٩ )**

**يوضح أبعاد التنمية المستدامة**

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر، هناك من يضيف أبعادًا أخرى للتنمية المستدامة تتمثل فيما يلي : ( العايب عبد الرحمن، ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٨-٢٩ )

البعد التكنولوجي وهناك من يسميه بالبعد الإداري والتقني وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات ، واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليًا . وبالتالي فيجب مراعاة عدة أمور من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، من أهمها:

١. استخدام تكنولوجيا أنظف .
٢. الحد من انبعاث الغازات.
٣. استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
٤. إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
٥. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

البعد الثقافي ، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ عام ٢٠٠٥م بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي .

البعد السياسي ، ويرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل الحالي وبين الأجيال التالية، وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

## خصائص التنمية المستدامة :

من المفاهيم السابقة للتنمية المستدامة ، يمكن استخلاص عدة خصائص للتنمية المستدامة ، يمكن إجمالها فيما يلي :

١. أنها مستقبلية : بحيث يعد البعد الزمني فيها هو الأساس ، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية .
٢. أنها تنمية أخلاقية : في جعل البشر هم الركيزة الأساسية لها ، كما أنها تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية ( كالهواء والماء والتربة والمواد الطبيعية ومصادر الطاقة ) أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي _ مثل دورات الماء والعناصر والغازات ، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الجوي أو تلويثها .

٣. أنها تنمية متكاملة يعد الجانب البشري فيها وتنميته أولى أهدافها ، لذلك تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع .
٤. أنها تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي ، الأمر الذي يجعلها كعمل يتناغم وينسجم داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة . (حمدي عبد الحميد و موسى الشرقاوي، ٢٠٠٤، ٣٦٤)
٥. أنها تنمية تشاركية : لأن تحويل مفهوم ومضمون التنمية المستدامة إلى واقع ملموس يقتضي بالضرورة ضمان المشاركة الفعالة لكافة أطراف المجتمع .
٦. أنها تراكمية : فقد جاء ظهورها نتيجة لأفكار وطروحات متنوعة سابقة ومزيجًا من التجارب والخبرات العملية الماضية .
٧. أنها شمولية : حيث تحتوي في ثناياها على جميع الركائز التي يستند إليها المجتمع المعاصر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية المتكاملة .
٨. أنها متوازنة : أي التوازن بين مصلحة الجيل القائم والجيل القادم .( محمد بلغالي، ٢٠١١ ، ٥٤-٥٥) .

## السمات الأساسية للتنمية المستدامة :

يعد الحفاظ على الموارد لأجيال المستقبل والمساواة بين الأجيال من السمات الرئيسة التي تميز سياسة التنمية المستدامة من السياسة البيئية التقليدية (Rachel , 2015, 2) .

كما يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية ، وهي قضية مصيرية ومستقبلية والذي أكد ذلك أن التنمية في مختلف دول العالم لا تحقق شروط الاستدامة بوضعها الحالي لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة ، فالبعض يتعامل مع قضية التنمية المستدامة كقضية أخلاقية والبعض يرى أنها نموذج تنموي بديل يختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو هو أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات النماذج السابقة بعلاقتها مع البيئة ويرى البعض أنها تفكير في مستقبل وفي مصير الأجيال القادمة وأن عنصر الوقت هو أهم ما يميزها . ويمكن الوقوف على أبرز السمات الأساسية للتنمية المستدامة فيما يلي: (الطاهر خامرة ، ٢٠٠٧ ، ٣٠ ؛ سحر الرفاعي ، ٢٠٠٧

،٢٥-٢٦ ؛ صالح صالحي ونوال بن عمارة ، ٢٠١٤، ١٥٧ ؛ يوسف العزوزي، ٢٠١٦ ، ١١٠-١١١)

١. أنها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلاً وتعقيدًا ، خاصةً فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .
٢. التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرًا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم .
٣. للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .
٤. تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها .
٥. التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة .

**مبادئ التنمية المستدامة:**

إن المثل والمبادئ التي تكمن وراء الاستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل ، المساواة بين الأجيال، العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموراد الطبيعية، العدالة الاجتماعية ، المسئولية الاجتماعية ، والإدارة المستدامة للموارد ( اليونسكو ، ٢٠١٣ ؛ National Development Agency, 2007 , 4-5 ) .

ويحتوي بيان ريو على المبادئ التالية : ( اليونسكو ، ٢٠١٣)

١. حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة .
٢. لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة .
٣. القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة .
٤. حماية البيئة يشكل جزءًا لا يتجزء من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها .
٥. الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان.

٦. لتحقيق التنمية المستدامة وجودة حياة أفضل لجميع البشر ، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة .
٧. تقوم المرأة بدور حيوي في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
٨. الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ .

بالإضافة للمبادئ السابقة ، فقد قدمت الحكومة البريطانية خمسة مبادئ رئيسة للتنمية المستدامة ، وهي كالتالي : (أحمد السمان ، ٢٠١١ ، ١٣٥)

١. العيش في ظل حدود بيئية مع احترام التنوع البيئي والحفاظ على المصادر الطبيعية ، وضمان استمرارها للأجيال القادمة .
٢. ضمان مجتمع قوي وصحي وعادل يلبي الحاجات المتنوعة لكل أفراد شعبه حاليًا ومستقبلاً، والحفاظ على الكيان الشخصي والتجانس الاجتماعي والتضامن، وخلق فرص متساوية للجميع.
٣. تحقيق اقتصاد مستدام يقدم الرفاهية والفرص للجميع ، ويضمن استخدامًا فعالاً للموارد .
٤. ضمان الاستخدام العلمي ، وأن تراعى السياسات في تطويرها وتطبيقها أسس العلم والثقافة العلمية .
٥. تدعيم الحكم الجيد أي ضمان نظام فعال وتشاركي للحكم .

يتضح مما سبق أن المبادئ السابقة يمكن أن توجه جهود الأفراد والحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف الاستدامة ، ومن ثم وضع البرامج المساعدة في تحقيق تلك الأهداف..

## المقومات الأساسية للتنمية المستدامة :

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة، فلا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة وأهمها: ( الطاهر خامرة ، ٢٠٠٧ ، ٣١– ٣٤)

١. تلبية الحاجات الإنسانية للسكان : وذلك من خلال إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، والقضاء على الفقر انطلاقًا من أن عالمًا يستوطنه الفقر واللامساواة سيكون دون شك عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية .ويتطلب ذلك أن يكون حجم السكان مستقرًا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي، كما يشترط أيضًا أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة، ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.

٢. الإدارة البيئية السليمة : وتعرف بأنها الإدارة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، (التشريعات والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي، الالتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها)، فهي إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية، دون إهدار وفي إطار القيود البيئية.

٣. التنمية البشرية : أي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان .وتتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب الأول تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة، والثاني هو استثمار المجتمع لقدراتهم المكتسبة والجانب الثالث يتعلق بالمعرفة والتعليم.

٤. الاقتصاد البيئي: وهو فرع من فروع العلوم الاقتصادية يعالج العلاقة بين المجتمعات البشرية والبيئة في إطار السياسات الاقتصادية البيئية ، وتعتمد التنمية المستدامة على مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي .

٥. التكنولوجيا السليمة بيئيًا (التكنولوجيا النظيفة): إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة مما يجعلها أكثر ملاءمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة وتولد قدرًا أقل من التلوث والنفايات ، لذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية، فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.

٦. الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية : أي لابد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها، وفقًا للأسس المحلية، وفي حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية ، وبما يتيح المواءمة بين حاجاتها ورغباتها.

**مؤشرات التنمية المستدامة :**

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين ، وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة ، والتي صُنفت إلى أربعة جوانب رئيسة اجتماعية وبيئية واقتصادية ومؤسسية ، والتي من شأنها أن تسهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة ،كما قام بعض الباحثين في هذا المجال بتبسيط هذه المؤشرات، والتي من أهمها ما يلي : (حافظ بن عمر، ٢٠١٥، ٦٠-٦١ ؛ ريدة ديب و سليمان مهنا ، ٢٠٠٩ ، ٤٩٢- ٤٩٨ ؛ سحر الرفاعي ، ٢٠٠٧ ، ٢٧-٢٨)

المؤشرات الاجتماعية :

١. معدل البطالة.
٢. مؤشر الفقر.
٣. نوعية الحياة .
٤. التعليم .
٥. معدل النمو السكاني .
٦. نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل .
٧. معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات.
٨. نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة .
٩. نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة .
١٠. النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.
١١. النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية .
١٢. التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية .
١٣. نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية .
١٤.معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين .

المؤشرات البيئية :

١. استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون .
٢. استخدام المبيدات الحشرية .
٣. انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسة .
٤. متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية .
٥. متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة .
٦. كمية الأسمدة المستخدمة سنويًا .
٧. الأراضي الزراعية الصالحة والمصابة بالتصحر .
٨. التغير في مساحة الغابات .

المؤشرات الاقتصادية :

١. مجموع المساعدات الإنمائية .
٢. إعادة تدوير واستخدام النفايات .
٣. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
٤. نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي .
٥. مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

المؤشرات المؤسسية :

١. تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة .
٢. الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
٣. المشاركون في الهاتف النقال لكل ١٠٠٠نسمة.
٤. الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة .
٥. مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة.

## معوقات التنمية المستدامة :

يؤكد الإعلان العربي المقدم من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون التنمية والتخطيط والبيئة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهانسبيرج بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢م ؛ على أن أبرز المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، وتمتد آثار بعضها لسنوات عدة ، ما يلي : (إيمان الطائي وحسن

الفلاحي، ٢٠٠٦ ، ٢٩-٣٠ ؛ جامعة الملك عبد العزيز،١٤٢٧ هـ ، ٨٢ – ٨٣ ؛ سمرغانم ، ٢٠١٢ ، ٥-٦ ؛ مجدي الداغر، ٢٠١٢، ٧٢-٧٣)

١. مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية .
٢. استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية واستمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية وتفاقم الضغوط على أنظمة التوازن الحيوي في الطبيعة، وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات
٣. تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية و خاصة انخفاض معدلات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ، مما أدى إلى زيادة الجفاف وارتفاع نسب التصحر ، وهذا يؤدي إلى انخفاض ساعات العمل ، وقلة الإنتاج إلى حدود متدنية في فصل الصيف .
٤. محدودية الموارد الطبيعية وسوء استخدامها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستخدام للنشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتها ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية .
٥. ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربى .
٦. حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة .
٧. عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي .
٨. عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة قضايا الحرب في بعض المناطق على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة .
٩. الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية دون إيجاد آلية دولية من خلال الأمم المتحدة للحد من معاناة المواطن العربي في تلك الدول .
١٠. نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية .

بالإضافة لما سبق ، فإنه يمكن حصر مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية لضعف التنمية المستدامة فيما يلي: (جامعة الملك عبد العزيز،١٤٢٧ هـ ، ٨٨ – ٨٩ )

أولاً : الأسباب الداخلية التي تعمل على ضعف التنمية المستدامة :

١. ضعف البنية التحتية للمعلومات المتاحة للأفراد وقصور محتوياتها من قواعد بيانات ومصادر معرفة.
٢. تفشي روح الاستهلاك وتوليد النفايات .
٣. قصور لوائح حماية البيئة من ملوثات الصناعة .
٤. عدم توفر المناخ المشجع على الابتكار .
٥. مساهمة القطاع العام في تفشي البطالة .
٦. قصور التدريب المهني ووسائل التنمية البشرية .
٧. ضعف برامج التنمية عمومًا والتنمية المستدامة خاصةً.

ثانيًا : الأسباب الخارجية التي تعمل على ضعف التنمية المستدامة :

١. استيراد التقنية والمعرفة الأجنبية دون السعي لتوطينها .
٢. الخضوع لإملاءات المستثمرين الأجانب بإعفائهم من اتباع اللوائح المنظمة للتنافس والخاص منها بحماية البيئة أو التساهل معهم في اتباعها .
٣. الاعتماد على المستشارين الأجانب الذين لا دراية لهم بالملابسات المحلية في التخطيط للتنمية.
٤. العجلة في التنمية بتصدير الموارد الطبيعية دون تخطيط .

## التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة :

يواجه العالم تحديات في أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وما زال أكثر من مليار فرد يعيشون تحت خط الفقر، كما أن عدم المساواة في الدخل داخل وبين العديد من الدول قد ترتفع ، وفي الوقت نفسه، أدت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة إلى المزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الهائلة ، والتي يمكن أن تهدد الحياة على كوكب الأرض (United Nations , 2013 , v ) .

بالإضافة لما سبق ، فمن أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة تغيير المعتقدات الحالية، والقيم والممارسات الراسخة في المجتمع والتي تشجع الأنماط غير المستدامة

في الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم ينبغي بذل الجهود لإدخال حوافز لتشجيع السلوك المسئول بيئيًا ، وذلك من خلال تنظيم حملات التثقيف والتوعية ، والتي يشارك فيها كلاً من الحكومة ورجال الأعمال وعدد من منظمات المجتمع المدني (Department of Environmental Affairs , 2011) .

وعلى الرغم من التقدم العلمي والتقني في العصر الحالي ، إلا أن هناك تحديات عديدة تواجه خطط وبرامج التنمية المستدامة ، من ذلك :

١. تحديات إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموًا .
٢. تحديات تحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في إطار شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية وما يمكن فرضه من قيود وتنافسية .
٣. تحديات إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية ، وذلك من خلال توطيد علاقات التعاون والبحث عن البدائل التي تضمن الاستدامة حتى ولو كانت مكلفة اقتصاديًا والاعتماد على التنوع الاقتصادي .
٤. تحديات نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين على كسب المعرفة والتقنية والتأهيل اللازم، من أجل ذلك يجب توفير إمكانيات العمل العلمي لهم كسبيل لتطوير العمل التنموي واستمراره وربطه بنشر الوعي البيئي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة ، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال ، بغية تحقيق نقلة نوعية للمجتمع من أجل رقيه وتنميته .
٥. تحديات تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافًا واحترامًا للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة .( بوسماحة الشيخ، ٢٠١٥ ، ٣٠٤ )
٦. تحديات حماية التراث الحضاري والذي يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية ، ويحافظ على خصوصياتها ، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات .
٧. تحديات إيجاد طرق للطاقة آمنة وسليمة وصالحة اقتصاديًا .

٨. تحديات إنتاج الغذاء المطلوب الآمن وتغيير نمط الاستهلاك .( أيمن زيد وأمنية بودراع ، ٢٠١٥ ، ٣٧٠-٣٧١ )

**متطلبات التنمية المستدامة :**

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية نحو مزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب النمو وفرص العمل، وفي الوقت نفسه تعزيز حماية البيئة ، وتحتاج التنمية المستدامة إلى أن يكون هناك عناية خاصة وشاملة لاحتياجات الفئات الأشد فقرًا والأكثر عرضة للخطر، بالإضافة إلى تغيير لأنماط الاستهلاك والإنتاج ، وقد تنطوي، في جملة أمور، تصحيحات كبيرة في الأسعار، تشجيع الحفاظ على الثروات الطبيعية ، والحد من عدم المساواة ، وتعزيز الإدارة الاقتصادية (United Nations , 2013 , v )

**و يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي:**

١. القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية : حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية .
٢. سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك : التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها .
٣. العناية بالتنمية البشرية في المجتمع وتوفير العمالة ومصادر المعلومات وسبل التعلم ، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية .
٤. التنمية الاقتصادية الرشيدة : تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة .
٥. الحفاظ على البيئة : الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة ، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة .
٦. الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية : توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة . (جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٧هـ ،٤٠-٤١)
٧. صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ، والعمل على تنفيذها .
٨. إقامة مجتمع المعرفة : حيث تمد المعرفة الأفراد بالقدرة على التفكير والإبداع في التعامل مع الظواهر المستجدة في حياتهم وتجديد أساليبهم في مواجهتها وفي تحسين ظروف عملهم وحياتهم بشكلٍ عام ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بفهمهم للمعرفة المتعلقة

بالتعامل مع المرض والمحافظة على الصحة ، وتنمية المقدرة على التعلم الذاتي . ويعد هذا الدور للمعرفة في تنمية البشر دورًا مباشرًا للمعرفة في إحداث التنمية .

٩. تحسين نوعية التعليم وتوفير سبل الحصول عليه : فالتعليم السليم شرط ضروري للحصول على نوعية رأس المال البشري المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة .( أحمد الزنفلي ،٢٠١٢ ، " ٢٠٧ ،٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ " )

١٠. تنظيم استخدامات الأراضي ، وحماية نوعية الهواء والماء والتربة ، وإدارة النفايات ، ورفع الوعي البيئي ، ودعم البحث العلمي البيئي .

١١. الاقتصاد في استهلاك الطاقة والمياه والمنتجات على أنواعها ، والتقليل من إنتاج النفايات ، وتجنب تلويث البيئة .

١٢. المساعدة على نشر الوعي في المجتمع حول قضايا السكان والتنمية المستدامة عبر طرق مختلفة تشمل الملصقات والكتيبات واللقاءات مع خبراء وغير ذلك .

١٣. التعاون مع شخصيات ومجموعات ومؤسسات فاعلة لوضع برامج يكون لها أثر مباشر في المستويات الأساسية للمعيشة والتعليم .

١٤. الترويج للمنتجات " الخضراء" : أي تشجيع الأفراد على شراء منتجات صديقة للبيئة متى كانت متوافرة .

١٥. المساعدة على وضع برامج خاصة للمرأة : إن وضع برامج تفتح أمام المرأة مزيدًا من الفرص لدخول مجال العمل يساعد في تطوير المجتمع اقتصاديًا وثقافيًا وبيئيًا . ( مرفت هاني ، ٢٠١٥ ، ١٢٤– ١٢٥ )

١٦. تعزيز القيم التي تشجع على الإنتاج ، وضرورة أن يكون الاستهلاك ضمن حدود الممكن من الناحية البيئية.

١٧. تحقيق إمكانات النمو الاقتصادي في الأماكن التي تحتاج لذلك .

١٨. توزيع الموارد، والانسجام مع الامكانيات الإنتاجية المتغيرة للنظام الإيكولوجي ). Madhavi, et al., 2007, 21).

١٩. التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه المختلفة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع

والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد . (ماجدة أبو زنط و عثمان غنيم ، ٢٠٠٦ ، ١٦٣ -١٦٤ )

٢٠.تعزيز وتحسين ممارسات الإدارة البيئية على مستوى الدولة: ويكون من خلال التزام جميع الإدارات المركزية(الوزارات) والجماعات المحلية (المحافظات) ومتخذي القرار التنموي والسياسي للوصول بالدولة إلى التنمية المستدامة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحفاظ على البيئة ، وتتحقق الإدارة البيئية في هذا المستوى من خلال التعرف السليم على الموارد المتاحة والتخطيط الرشيد لاستخدامها بعقلانية، في ضوء توعية المستهلكين للموارد الطبيعية والحفاظ على صحة الأفراد والعائلات وتوفير شروط النظافة والشفافية في نشر المعلومات الخاصة بمكونات البيئة وإنشاء محميات طبيعية بما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية . (علي قابوسة وحمزة طيبي ، ٢٠١٤ ، ١٨٠ – ١٨١ )

وهناك مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف لبلوغ هدف الاستدامة في التنمية ، وتشمل : (جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٧هـ ،١١٤-١١٥)

١. تعزيز جهود الأمن والسلام وتحسين نوعية الحياة من خلال إزالة التوتر والقضاء عليه بالطرق السلمية والحوار والتفاوض ، وكذلك مكافحة الأمية والفقر والبطالة من خلال تقوية التعاون الفني والمؤسسي بين الدول بعضها البعض ، لتأسيس نظام اقتصادي مفتوح وملائم لإيجاد الفرص المواتية للنمو الاقتصادي .
٢. دعم الشراكات بين الدول والمؤسسات من جهة ، وبين القطاعين العام والخاص ومؤسسات البحث العلمي والمجتمع المدني داخل كل دولة من جهة أخرى ؛ وذلك بهدف تهيئة بيئة استثمارية لتشجيع المؤسسات الإقليمية والدولية على زيادة الاستثمارات الموجهة لتلك الدول .
٣. تطوير استراتيجيات التعليم والتكنولوجيا من خلال تطوير استراتيجية للتعليم ومحو الأمية ، بالإضافة إلى دعم مشاركة المرأة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارهم شركاء أساسيون في التنمية المستدامة .
٤. توسيع قاعدة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار من خلال اعتبار حقوق الإنسان وتكريمه عنصرًا أساسيًا من عناصر التنمية المستدامة .

٥. المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال وضع وتنفيذ مشروعات مشتركة للإنتاج الزراعي ، والتضامن من أجل مكافحة الجوع والتصحر ، وتشجيع البحوث والبرامج .
٦. إنشاء سوق مشتركة من خلال تشجيع الإنتاج ودعم آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والأنظف والاستخدام الأكفأ لمختلف الموارد الطبيعية ، ودعم الترويج لأنماط الاستهلاك المستدام في جميع الأوساط ، مما يشجع رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية على تحقيق السوق المشتركة للمنتجات صديقة البيئة .
٧. تفعيل التشريعات البيئية وتطويرها والحرص على إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية ، بما في ذلك التأثير البيئي للمشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

كما أن التنمية المستدامة تتطلب إعادة هيكلة آليات التمويل القائمة على الصعيد المحلي والوطني، والإقليمي والعالمي لزيادة كفاءة التمويل ، ودعم المشروعات المتكاملة التي تلبي أهداف متعددة ، وإشراك مختلف أصحاب الشأن، وكذلك زيادات كبيرة في الاستثمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا، ولمواجهة التحديات الحرجة للتنمية المستدامة، يقترح ويليام وآخرون (William , et al., 2002, 10-11 ) ما يلي :

١. تعزيز قدرة المبادرات المحلية لتسخير العلم والتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم لدعم الجهود الرامية إلى حل مشكلات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحًا ، وتعزيز عملية الحوار المحلي ؛ لتوفير التمويل اللازم ، والتعاون في مجال البحث والتطوير لدعم العمل المحلي على المدى الطويل .
٢. تيسير مشاركة العلماء والتكنولوجيين الشباب في الجهود الرامية لدعم التنمية البشرية المستدامة بيئيًا في جميع أنحاء العالم .
٣. بناء مجتمع عالمي من العلماء والمهندسين لتحقيق التنمية المستدامة: فالعلماء والمهندسين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم المنتدى الطبيعي الذي يمكن من خلاله تبادل الخبرات ومناقشة الأفكار، وللمساعدة في توفير مثل هذا المنتدى، يجب عقد مؤتمر كل سنتين ؛ بحيث يتفاعل العلماء الشباب، والأطباء، والمهندسين مع العلماء والممارسين المشاركين في الربط بين العلوم والتكنولوجيا في التنمية المستدامة.

## المبحث الثاني : إطار نظري ومفاهيمي حول الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

### مفهوم الشراكة Partnership :

إن مفهوم الشراكة يشير إلى " علاقة بين طرفين أو أكثر ، تتوجه لتحقيق النفع العام ، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند إلى التكامل ، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية ( أو جانبًا منها ) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف " ، والشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر ، وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل ، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج (أسامة محمد عبيدات وخيرية العبادي ، ٢٠٠٨ ، ٧٣ ) .

كما تعرف الشراكة بأنها اتفاق بين طرفين أو أكثر الغرض منه تحقيق هدف مشترك ، وأن كل طرف عليه أن يقدم للآخر ما لا يستطيع الآخر إنجازه منفردًا ، وأن أساس الاتفاق وجود عقد مبرم يوضح فيه ما لكل الأطراف من حقوق وما عليها من واجبات وأدوار ( السيد جمعة ، ٢٠١٢ ، ٨ ) .

ويمكن تعريفها أيضًا بأنها : كيان ديناميكي يتميز بالتعاون بين مجموعتين من الأفراد أو المؤسسات في أوضاع تنظيمية متقاربة أو متساوية ، بهدف تحقيق مكاسب أو فوائد لكلا الطرفين ، على أن تتسم هذه العلاقة بالفهم الواعي ، واحترام الاختلافات بين الأطراف المشاركة ، والاتصال والتواصل الفعال، وتوظيف الإمكانات المادية والبشرية في إطار محدد من اتخاذ القرار ( عبد العزيز الشثري، ٢٠١٤ ، ٢٢) .

وتعرف أيضًا بأنها اتفاق بين الجهود التعليمية وبين مؤسسات المجتمع المختلفة المعنية بشئون التعليم من أجل التعاون المشترك والمثمر لإعادة بناء نظام التعليم وتفعيل دوره ، وذلك من خلال مشروعات مشتركة تسهم في تطويره وتقدمه ( فاروق فليه وأحمد الزكي ، ٢٠٠٤ ، ٢٢٧ ).

والشراكة بصورة عامة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري ، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة ، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما أيضًا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية و المساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتسويق ، وسوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقًا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية ( أحمد المعموري ومحمد الموسوي ، ٢٠١١ ، ١٢٦ ) .

مما سبق يتضح أن فكرة الشراكة المجتمعية تبنى على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة، تستطيع من خلالها جميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشروعات المتفق عليها ( أسماء صديق ، ٢٠١٤ ، ١٨٤ ) ، ومن ثم يجب توافر العناصر التالية حتى تتحقق الشراكة : ( أحمد المعموري ومحمد الموسوي ، ٢٠١١ ، ١٢٦ – ١٢٧ )

١. عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك شخصًا طبيعيًا أو معنويًا
٢. المساهمة بمال أو عمل .
٣. الاتفاق على تقاسم الأرباح حسب ما يتفق عليه الطرفين في العقد .

وتأسيسًا على ما سبق ، يعد مفهوم الشراكة أكثر اتساعًا من مفهوم المشاركة ، حيث يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع الأدوار والمسئوليات والمصالح المشتركة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة . إضافة إلى أن الشراكة تعمل على توثيق الروابط ، وتضافر الجهود ، والتنسيق بين الجميع بغرض التعاون وتبادل الخبرات ( سالم السالم ، ٢٠١١ ، ٦ ) ، كما أن المشاركة لا تحمل جانب الالتزام مثلما في الشراكة ولذلك فلا يترتب عليها أي مسئولية ، إلا أن الشراكة والمشاركة قائمتان على الإسهامات والمبادرات ( محمد محمود ، ٢٠٠٥ ، ٣٣٠ ) .

وتعرف الشراكة المجتمعية في مجال التعليم والبحث العلمي بأنها " عملية تعكس رغبة المجتمع، واستعداده للاندماج والمساهمة الفعالة في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي وتطويرهما " ، ومن ثم فإنها ربط بين الجامعة بما تقدمه من خدمات، والمجتمع بما لديه من حاجات على اختلاف فئاته كوسيلة لتقدم الدولة، والوصول بها إلى العالمية ( علي النودل ، ٢٠١١ ، ٣٥٨) .

وكذلك تعرف بأنها كل ما تقدمه الجامعات من نشاطات وخدمات تتوجه بها أصلاً إلى غير منسوبيها من طلاب أو أعضاء هيئة التدريس من أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته ... وكل ما تقدمه الجامعات من دورات تدريبية واستشارات وبحوث علمية وبرامج تثقيفية لخدمة أبناء المجتمع. وترى الشراكة المجتمعية أحيانًا بأنها التعاون والتكامل مع المؤسسات الاقتصادية وخصوصًا مؤسسات العمل والإنتاج، كما يمكن النظر إليها بكونها تهدف إلى تحقيق الربط والتكامل بين البرامج الجامعية وحاجات المجتمع ومؤسساته ( فهد السلطان ، ٢٠٠٥ ، ٩) .

وتأسيسًا على ما سبق عرضه من تعريفات للشراكة ، يمكن للبحث الحالي التوصل إلى المفهوم الإجرائي التالي للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع :

الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع هي اتفاق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ، الغرض منه تحقيق هدف مشترك ، وأن كل طرف عليه أن يقدم للآخر ما لا يستطيع الآخر إنجازه منفردًا ، وأن أساس الاتفاق وجود عقد مبرم يوضح فيه ما لكل الأطراف من حقوق وما عليها من واجبات وأدوار.

مبررات الدعوة إلى توطيد الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع :

لقد اختلف دور الجامعة في طبيعته ومحتواه على أساس أنها المؤسسة الأكثر تطورًا وتأثيرًا في حياة المجتمعات ، باختلاف العصور والمجتمعات ، فقد أصبحت الجامعات ضرورة أساسية من ضرورات حياة المجتمعات وتطورها في العصر الحديث ، ولاسيما أن الجامعات في العصور الحديثة قد تبدلت من جامعات يكاد ينحصر هدفها في تخريج المتخصصين في بعض فروع المعرفة الإنسانية ، إلى جامعات ، تعي مطالب وحاجات مجتمعاتها الاقتصادية ، والاجتماعية، وتحاول أن تفي بها من خلال ما تعده من العناصر البشرية ، لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية (رفيق المصري، ٢٠٠٧،٩ ) .

وهناك اتفاق عام سائد في الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي _ محليًا وعالميًا _ على أن الجامعة منوط بها ثلاث وظائف رئيسة هي : التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وعلى الرغم من أن وظيفة خدمة المجتمع تحتل المرتبة الثالثة في هذا التصنيف، إلا أن هناك توجهًا عامًا يذهب إلى أنها يجب أن تغدو الوظيفة الأولى بل والقائدة للتعليم الجامعي، بحيث يصبح التدريس تدريسًا لخدمة المجتمع، والبحث بحثًا لخدمة المجتمع ( عبد الباسط دياب وحنان كمال ، ٢٠١٣ ، ٨١٧ ).

ومن ثم ، لم يعد ممكنًا أن توجد جامعة ناجحة تعمل بمعزل عن مؤسسات المجتمع والقطاعات الإنتاجية ، وتدرك الجامعات مدى الحاجة لتعزيز هذه الشراكة وتنميتها ، وتبدأ الشراكة الفاعلة بين الجامعات والمجتمع من خلال العملية التعليمية والتدريبية التي ينتج عنهما إمداد قطاعات المجتمع بالخريجين المؤهلين تأهيلاً علميًا وأكاديميًا متميزًا في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل (جميل خضر،٢٠١١ ، ١٥) .

وتعد الجامعات بيئة خصبة لتطبيق نظم الشراكة ، وذلك للعديد من الاعتبارات منها : أن الجامعات ذات استقلالية خاصة في إدارتها ، وتملك تعددية في وظائفها وتخصصاتها وأقسامها ، من هنا يصبح دورها أكثر أهمية في المجتمع ، كما أنها المؤسسة الأقدر على قيادة وريادة الخطط التطويرية والتنموية ، ومنها قيادة خطط تطوير التعليم العام ، وتمتعها بالاستقلالية يساعدها على اتخاذ قراراتها في عقد الاتفاقات الداخلية والخارجية بينها وبين المؤسسات المختلفة ، وتطبيق الشراكة جزء من وظائف الجامعة في خدمة المجتمع ، وربما هي أكثر الوظائف احتياجًا وارتباطًا بتلك الاستقلالية (نجاة الصائغ ، ٢٠١٤ ، ٣٩) .

مما سبق يتضح أن الجامعات تأتي في مقدمة المؤسسات التعليمية التي يمكن أن تقوم بدور بارز في المجتمع . وقد يكون من المهم الإشارة إلى عوامل التحول الفكري الذي يدفع نحو تحفيز الجامعات لتعزيز تعاونها وشراكتها مع مؤسسات المجتمع، وتفعيل التكامل بين النظام الجامعي والأنظمة الاجتماعية الأخرى بما في ذلك النظام السياسي والاقتصادي والثقافي المجتمعي ، إن عوامل هذا التحول الفكري دفعت به عدد من الأطر المنهجية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية يتمثل أبرزها فيما يلي : (فهد السلطان ، ٢٠٠٥ ، ١-٢)

١. سرعة المتغيرات المحلية والعالمية مما ولد ضغوط على الجامعات لتلبية حاجات التنمية ومتطلباتها .
٢. بروز عدد من المؤشرات على ضعف الربط بين مخرجات الجامعات وحاجات سوق العمل وبرامج التنمية .
٣. النمو المتسارع في مجالات المعرفة المختلفة والتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة .
٤. التحولات الجذرية في حركة السوق الاقتصادية ومتطلباتها وما صاحبها من انصهار الاقتصاديات القومية والوطنية في مسار الاقتصاد العالمي .
٥. تحديات العولمة الاقتصادية والثقافية من انكسار الحواجز الثقافية وسياسة السوق المفتوحة وهيمنة النظام العالمي الجديد بقيمه واتجاهاته .
٦. تزايد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات وعدم توفر الأطر وآليات التنسيق بين الجامعات والمجتمع.
٧. التطور المذهل في تقنيات الاتصال ووسائل الإعلام والثورة العلمية التكنولوجية .

كما أن هناك عدة مبررات دعت العديد من الدول إلى اعتماد وتدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع ومن أبرز هذه المبررات ما يلي : (أميرة حسن، ٢٠٠٧ ، ٩-١٠)

١. المبررات الجغرافية: لابد للجامعة أن تراعي البيئة الجغرافية لكل مجتمع ، ووجود الجامعة يمثل دعامة لتنمية المجتمع حتى لا تكون هذه المناطق معزولة جغرافيًا ، وتساعد على قيام البنيات التحتية من وجود الطرق والمواصلات بالإضافة إلى اجتذاب المنطقة للسكان واستقرارهم.
٢. المبررات الاقتصادية : قيام الجامعة فى المجتمع يسعى إلى توفير التعليم للشرائح فى مستوى التعليم الجامعى فى المجتمع ، وتأهيلهم مهنيًا من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج ، وتوفير القوى المدربة في مجال التنمية الاقتصادية، مع تقديم برامج تعليمية وتدريسية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع.
٣. المبررات السياسية : تساعد الجامعة في أغلب الأحيان على الاستقرار السياسي وتقلل من حدة الاضطرابات والصراعات؛ وذلك بتكوين حلقات التعاون والمؤتمرات، كما تسعى الجامعة بصورة فاعلة إلى الحد من الحروب المحلية وذلك بنشر ثقافة السلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع وتعمل أيضًا على تقليل الهجرات السكانية نتيجة للظروف السياسية، وتسعى إلى الاستمرار في أداء رسالتها تجاه المجتمع من خلال تنمية الوعى السياسي للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
٤. المبررات الاجتماعية والثقافية : تعد الجامعة قائدة التغيير الاجتماعى وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده ، كما أنها توفر فرص لتعليم المرأة بعض المهارات ، وللجامعات إسهام كبير في برامج محو الأمية الحضارية وتعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطنى والقومى ، والاسهام في التنمية الاجتماعية الثقافية.

بالإضافة لما سبق ، فإن الدعوة إلى توطيد الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع يقف ورائها فوائد متبادلة يمكن أن تعود على تطور الجامعة ومؤسسات المجتمع، وتتمثل تلك الفوائد فيما يلي:

١. تُولِّد الشراكة أفكارًا جديدة ، لأن تفاعل الأفكار يعرض التجارب المختلفة للشركاء بشكل مفتوح ، الأمر الذي يؤدي إلى تبادل الخبرات ويثير الإبداع الحقيقي .

٢. اكتساب مصادر لتجربة جديدة ، بالإضافة إلى أن الشراكة توفر مصادر مالية إلا أنها تولد أفكارًا لشراكات جديدة وبرامج تعاونية أخرى .

٣. موازنة الخطر المالي ، لأن توفير النفقة الأولية الكبيرة من الأموال اللازمة للتطوير ، وللبنية التحتية والتقنية ، يكون أسهل عندما يشترك في حمله أطراف و جهات متعددة .

٤. توفير مهارات تقنية وقوى مكملة لسوق العمل عندما تشارك مؤسسات المجتمع في إعداد مناهج وبرامج تتلاءم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات السوق ، تكون المخرجات قوى عاملة تمتلك القدرة على الانخراط في سوق العمل . (أسامة عبيدات وخيرية العبادي، ٢٠٠٨،٧٥ )

٥. ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات والعمل على تفعيلها يسهم في القضاء على الثنائية بين النظرية والتطبيق والفكر والعمل وصولاً لتحقيق التعليم المنتج ، وإعداد الكوادر البشرية القادرة على الإبداع والابتكار. (غادة الوشاحي، ٢٠١٥ ، ٢٤٢ )

٦. تتيح الشراكة فرصًا عظيمة ومغرية لأعضاء هيئة التدريس من ناحية التطبيق الميداني للبحوث ، حيث يوظف المشاركون مهاراتهم ومعارفهم لمواجهة التحديات والقضايا التي تكون محور اهتمام الشركاء خارج نطاق أبواب الجامعة .

٧. تعمل الشراكة على إتاحة الفرصة للمؤسسات المجتمعية لتغيير وتطوير برامجها ومشاريعها وفقًا للمنهجية المتبعة في ضوء مثل هذا التعاون بما يتناسب وحاجة المستفيدين وأهداف هذه المؤسسة والشركات .

٨. تعمل الشراكة على توفير فرص تبادل الخبرات بين الطرفين ، وكذلك من لهم علاقة بهما وهم من طلاب الجامعة والمتدربين والمساعدين للباحثين في الطرف الأول ومن الموظفين والعمال والمهنيين في الطرف الثاني .

٩. إن الشراكة من شأنها تنمية دخل الجامعة ، وتعزيز سمعتها ووظيفتها بين الجامعات المناظرة ، وانفتاحها على قضايا المجتمع ، وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه ، وذلك من خلال توفير الكثير من الفرص والمجالات لتدريب الطلاب وتطوير المناهج والمقررات الجامعية وفقًا لسوق العمل وحاجات المجتمع .

١٠. ربط أستاذ الجامعة بمؤسسات المجتمع وقضاياه ومشكلاته ، وتحسين وضعه الشخصي والعلمي على المستوى الفردي ، أما على المستوى الوطني يسهم في تنمية المجتمع باعتباره فردًا من أفراد المجتمع الصالحين. ( السيد جمعة ، ٢٠١٢ ، ١١-١٢ )

١١. تنمية جوانب العمل التعاوني بين أفراد المجتمع وذلك بإعلاء قيم المشاركة والتعاون لحل المشكلات المجتمعية ، مما يقوي الإحساس بالمسئولية الاجتماعية .

١٢. تنمية جوانب الانضباط بين الأفراد، والتأكيد على مبدأ الانضباط الذاتي بحيث يشعر الفرد من داخله بالرقابة الذاتية في إطار الالتزام بالأعراف الاجتماعية السائدة ، كما يكون رقيبًا على الآخرين مما يؤدي للدقة في العمل وإتقانه .( ابتسام إبراهيم ، ٢٠١٣ ، ٦٢ )

١٣. تحقيق التنمية المتكاملة من خلال تطوير الروابط بين قطاعات المجتمع .

١٤. الاستفادة من طاقات إضافية أكثر كانت لا تظهر في العمل الفردي ، فالأنشطة المتبادلة و المشتركة تعمل على تنشيط مؤسسات المجتمع لتحقيق التزام وفاعلية أكبر . (سعدية الشرقاوي ، ٢٠١٢ ،٣٧ )

١٥. إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس وتحسين معرفتهم التي تتم داخل أسوار الجامعة، وتنتقل بها إلى الميدان الفعلي والحقيقي الذي يقدم الفرصة للمعرفة والتعليم المعززة لما يتم في الجامعة، فربما الكثير من المناهج والأساليب التي يتبعها الأساتذة ويقومون بتدريسها للطلاب لا تتناسب والميدان بشكل متقن، ومن ثم هناك حاجة إلى إعادة تعلمها وتجديد المعرفة بما يتناسب والميدان . (سلمان المزين ولينا صبيح ، ٢٠١٥ ،١٧٦٥ ؛ جميل خضر، ٢٠١١ ،١٩-٢٠)

بالإضافة لما سبق ، فإن هناك مجموعة من الخدمات المتبادلة بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع وسوق العمل ، تتمثل فيما يلي : (زياد جويلس، ٢٠١١ ، ٥١)

أولاً : الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع وسوق العمل إلى مؤسسات التعليم الجامعي :

١. إسهام القطاع الصناعي في عملية التعليم، كمحاضرين زائرين و كأعضاء في مجالس الاعتماد والشهادات.
٢. إسهام الخبراء في سوق العمل في عملية تطوير المناهج .
٣. تنظيم وعقد لقاءات قصيرة خلال الدراسة في المنشآت والمصانع للطلاب والمحاضرين .
٤. المشاركة في أعمال اللجان الاستشارية وأبحاث سوق العمل.

ثانيًا : الخدمات المقدمة من مؤسسات التعليم الجامعي إلى سوق العمل :

١. تقديم المشورة الفنية إلى المصانع والمؤسسات.
٢. تهيئة المصانع والشركات ومؤسسات المجتمع ومساعدتها في الحصول على شهادة الجودة.
٣. إجراء المسوحات والأبحاث على الزبائن لمصلحة المصانع .

مما سبق عرضه ، يتضح أن الشراكة والتعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع أصبحت ضرورة تحتمها معطيات الواقع الدولي والمحلي ، لكي تتمكن المجتمعات من تحقيق طموحاتها ، مما يستوجب تعزيز هذه الشراكة وتطوير آلياتها ، للوصول إلى تصور موحد للوسائط والآليات الكفيلة بتحديد مقومات تشييد هذه المجتمعات .

## مبادئ الشراكة ومستوياتها وشروط تحقيقها :

اتفقت الأدبيات على مبادئ الشراكة ؛ حيث جاء في إصدار المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي ٢٠٠٣ م ، حتى تكون الشراكة إجرائية بصورة أفضل وتحقق الهدف الذي تمت لأجله حدد لها ستة مبادئ جاءت على النحو التالي: (نجاة الصائغ، ٢٠١٤، ٤١)

١. التزام الطرفين بأهداف عمل كل مؤسسة .
٢. احترام الاختلافات في الأولويات الخاصة بكل مؤسسة والاعتراف بها من خلال الاستماع إليها والتجسيد المشروع لها .
٣. السعي لاستخدام الشراكة بين المؤسستين في تحسين فرص تطوير العاملين .
٤. تكوين استشارات بين المؤسستين مفتوحة بما يضمن تميز الحوارات .
٥. سعي الشراكة إلى تحقيق قيمة مضافة ترفع مستوى دافعية الأفراد .
٦. أن تسعى الشراكة باستمرارها إلى التغلب على المخاوف الأولية لدى العاملين والإدارة من الدخول في الشراكة .

أيضًا تقوم الشراكة المجتمعية على عدة مبادئ ، أهمها : (ناصرعبد التواب ، ٢٠١٠ ،١٣٥١)

١. رسم وبناء خطة لاستدامة الشراكات .
٢. الاعتراف المتبادل باحتياج كل شريك للطرف الآخر .
٣. بناء الثقة بين الأطراف المشاركة .
٤. وجود رؤية وأهداف وقيم ومصالح مشتركة .

٥. احترام إمكانيات الآخر .
٦. العمل وفق ثقافة تقوم على الدعم المتبادل واحترام اختلافات الآخر .
٧. إيجاد فرص للتعاون الإبداعي .
٨. الالتزام والمسئولية المتبادلة .
٩. النظر إلى الشراكة بوصفها عملية تعلم مستمرة .
١٠. الشفافية .
١١. تقاسم السلطة .
١٢. التكيف مع السياق المحدود والطبيعة الديناميكية للشراكة .

وهناك عدة مستويات للشراكات الجامعية يمكن تصنيفها على النحو التالي : (أسماء صديق ،٢٠١٤ ، ١٨٣)

١. شراكات داخل الجامعات بين مراكز ومراكز، وكليات وكليات في تخصصات ومجالات مختلفة.
٢. شراكات وعلاقات تعاون بين جامعات وجامعات أخرى داخل البلد الواحد .
٣. علاقات وشراكات بين جامعات محلية وخارجية في مجالات تقنية وعلمية وبحثية تكاملية .
٤. شراكات بين جامعات ومراكز بحثية محلية وشركات ومؤسسات قطاع خاص داخل المجتمع المحلي أو القومي.
٥. وهناك شراكات بين مراكز بحثية في جامعات ومؤسسات قطاع خاص وشراكات عالمية .

وتأخذ الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص صورًا متعددة ، منها :( سلطان الثنيان،١٤٢٨هـ /١٤٢٩هـ ، ١٩)

١. مشاريع مشتركة ماديًا وبشريًا .
٢. عقود يقدمها طرف إلى آخر .
٣. تحالفات استراتيجية بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون.
٤. دعم مادي من قبل القطاع الخاص مقابل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعة
٥. تبادل الخبراء .

وحتى تتم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، فإن كلاً منهما لا يمكن أن يعمل بمعزل عن الآخر، بل لا بد من وجود نظام للاتصالات الأفقية والعمودية ، يمكن من خلاله

التنسيق بين جهود أفرادها، ويساعد على مزجهم جميعًا في مجموعة مترابطة (سلطان الثنيان،١٤٢٨هـ /١٤٢٩هـ،١٥٤).

والشراكة ليست عملية بسيطة ، إذ تتضمن خطوات وآليات تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسئولية والسلطة والموارد مع منظمات وهيئات المجتمع المحلي ، لذا فالشراكة هي أحد الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين ، وهي رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين المؤسسات المشاركة (سعدية الشرقاوي، ٢٠١٢ ،٣٦) ، وهناك مجموعة من الشروط لتحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي والمؤسسات المجتمعية ، تتمثل في النقاط التالية : (السيد جمعة ، ٢٠١٢، ١٦-١٧ )

١. وجود أهداف مشتركة يسعى كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية لتحقيقها .
٢. ارتباط رسالة الجامعة ورؤيتها وخططها الاستراتيجية بالقضايا المتعلقة بالشراكة مع المؤسسات المجتمعية .
٣. دراسة كل طرف للآخر ؛ لتحديد أوجه الاختلاف وتقييمًا للإمكانات المتعلقة بكل طرف .
٤. استعداد الطرفان لتبادل المعارف والخبرات والإمكانات المتنوعة مثل : التمويل المادي ، ونقل التكنولوجيا ، والمشاركة في الإدارة .
٥. إعادة النظر في التركيب الوظيفي القائم في الطرفين في ضوء تغير الأدوار المترتب عن قيام علاقة الشراكة .
٦. كتابة عقد بين الطرفين يتناول الأهداف وسبل تحقيقها ، والواجبات والحقوق لكل طرف منهما ، مع تحديد سبل التعاون .
٧. وضع إطار تشريعي ملزم للطرفين ينظم العلاقة بينهما وأوجه التبادل .
٨. وضع خطة استراتيجية لتنفيذ ما نص عليه العقد ، مع توضيح المسئوليات ، وزمن التنفيذ وسبل الرقابة والتقويم .
٩. تكوين جهاز إداري يتضمن أعضاء ممثلين من الطرفين ، تكون مهمته الأساسية مراقبة تنفيذ الخطة ، وتقييم مراحلها ، وإعطاء التغذية الراجعة في الوقت المناسب .

## أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع :

من أشكال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع ما يلي :

١- الخدمات الاستشارية :

تمثل الاستشارات التي يتولى تقديمها أساتذة الجامعات لمؤسسات المجتمع وأفراده في مختلف التخصصات ركيزة مهمة في بناء الشراكة المجتمعية وتحقيق نوع من التكامل والتعاون بين الجامعة والمجتمع ، وتتنوع الاستشارات التي تقدمها الجامعة بتنوع تخصصات أعضاء هيئة التدريس بها (فهد السلطان ، ٢٠٠٥ ، ١١) ؛ حيث تتم إعارة بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل كخبراء أو مستشارين غير متفرغين في المنشآت بما لا يتعارض مع سير العملية التعليمية ، مع وضع الإمكانات العلمية والفنية المتوافرة في الجامعات من مختبرات ومعامل وقواعد بحثية للاستفادة منها لتلبية احتياجات المنشآت وفق أطر وصيغ محددة للتعاون (جميل خضر ، ٢٠١١ ، ١٨ ؛ أسماء صديق ،٢٠١٤ ، ١٩١) .

وهي تأخذ طابعين الأول طابع رسمي؛ حيث تقوم الشركات بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها ، وطابع غير رسمي ويتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات (أسماء صديق ،٢٠١٤ ، ١٩١) ، ويتضمن تقديم الاستشارات المتخصصة من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات نماذج مختلفة منها : (فهد السلطان ، ٢٠٠٥ ، ١١- ١٢)

أ- استشارات قصيرة المدى لحل مشكلة محددة .

ب- استشارات تتعلق بنقل التقنية وتطويعها للمجتمع المحلي .

ج- استشارات تتعلق بتطوير الإنتاج وتسويقه .

د- استشارات تتعلق بتطوير الأداء الاقتصادي والإداري.

ولقد أعطت الاستشارات الجامعة فرصة نشر أفكارها ومعارفها وخبراتها خارج أسوارها، وذلك لتوطيد العلاقات المباشرة بين الجامعة والمجتمع ، وبالرغم مما لدى الجامعات من ثروة بشرية عظيمة ، وكفاءات علمية نادرة ، يوجد نوع من الانفصال الكامل بينها وبين وحدات الإنتاج ، فبعض هذه الوحدات تستعين بخبراء من الخارج ، وقد يكون بالمجتمع خبراء أفضل منهم ، ولكن لا يعرفهم أحد ( سماح محمد ، ٢٠٠٦ ، ٨٣) ، ولهذا تحاول الجامعة تحسين الخدمات الاستشارية عن طريق ما يلي : ( سماح محمد ، ٢٠٠٦ ، ٨٤)

أ- القيام بالدراسات الأساسية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروعات .

ب- إمداد الصناعات القائمة بالمعلومات ، وآخر التطورات في الصناعات المنافسة .

ج- القيام بعمليات القياس والاختبارات للمنتجات .

د- تقديم خبرة الأساتذة ومرافق الجامعة لإعطاء المشورة لحل المشكلات التي تعترض أي قطاع من قطاعات المجتمع .

٢- حاضنات الأعمال :

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من مصطلح الحضَّانة الذي يعني الحماية والرعاية الخاصة لحديثي الولادة من الأطفال غير المتمكنين؛ حيث يجرى وضع الأطفال فيها فور ولادتهم ، من أجل تخطي الصعوبات التي تحيط بحياتهم واستمراريتها ، وتقديم الرعاية والعناية الطبية اللازمة لهم وتهيئة السبل المتاحة التي تدعم حالة البقاء والديمومة، بعد ذلك يغادر الوليد الحاضنة، بعد أن يتم التأكد من أنه أصبح قادرًا على معايشة مفردات البيئة الاعتيادية (أمجد درادكة، ٢٠١٥ ، ٥٧٠) .

وينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية وبيئة مساعدة تمكنه من اكتساب مقومات النجاح والنمو والاستمرار وخاصةً في الأعوام الأولى لإقامته ، وبالتالي فحاضنات الأعمال تمثل برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروات عن طريق تشجيع ودعم وتنمية الأعمال الجديدة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع الريادي ثم تتحول بعدها الحاضنة إلى علاقة احتضان مع مبادرة جديدة وقد تتحول إلى منافس في السوق (الجوهرة الهزاني، ٢٠١٥، ٢١) .

ولقد عرفت حاضنات الأعمال Business incubators خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الدول المتقدمة وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى الآليات القائمة لدعم ومساندة منشآت الأعمال والصناعات الصغيرة على النمو والبقاء ولا سيما في مرحلة بداية النشاط ، وكان لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية الايجابية على الاقتصاد القومي من خلال توفير فرص للتوظيف (إنعام متعب، ٢٠١١، ٢٢٨ ) .

والحاضنة نظام له مدخلات ومخرجات ؛ فمدخلاته هي : رواد أعمال أو مبتكرون ، وابتكارات وتقنيات جديدة ، ورأس مال ودعم مادي ، وخدمات إدارية وتسهيلات معاملات مع الدولة ومع السوق ، واستشارات تقنية وعلمية ، ودعم باسم الحاضنة والجهات الراعية لها . أما مخرجات هذا النظام فهي : شركات جديدة قائمة على تقنيات وأفكار جديدة ، وخدمات واستشارات تقنية تقدم للسوق ، ومخرجات البحث والتطوير ، وشركات ذات معدل نمو عالٍ وقيمة مضافة

كبيرة ، وفرص عمل جديدة ومنتجة وخاصة لخريجي الجامعات ، والإسهام في تنويع حقيقي للاقتصاد (مدنية أبو عوف، ٢٠١٣ ،١٢٠- ١٢١ ) .

وتعد الجامعات أو المعاهد من أفضل أماكن للحاضنات للاستفادة من الخدمات والخبراء والبحوث المقدمة من طرف الأساتذة والطلاب ، ولذا فمن الضروري اهتمام الجامعات بإنشاء حاضنات ومراكز إبداع ومراكز أعمال داخل الحرم الجامعي لتخريج مشروعات طلابية ناجحة ، وربط حاضنات الأعمال بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية والجامعات القومية والدولية (أحمد عيداروس ومحمود أحمد، ٢٠١٣، ٢١١) .

ولذا تتجه الكثير من الدول المتقدمة في تفعيل أداء الجامعات لوظيفة خدمة المجتمع بها من خلال إنشاء الحاضنات المرتبطة بالجامعات، وذلك للمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتعميق فكر العمل الحر والمساهمة في صناعة التغيير، إلى جانب تعيين الخبراء والمستشارين ليساهموا في التغلب على العقبات التي تواجه الكثير من الشباب (عبد الباسط دياب وحنان كمال، ٢٠١٣، ٨٢١ ).

وتعرف حاضنات الجامعات University Incubators بأنها حاضنات ذات وحدات للدعم العلمي والتكنولوجي والتي تقام داخل الجامعات ومراكز البحوث ، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة ، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة وبحوث بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كخبراء في مجالاتهم (عبد الباسط دياب وحنان كمال، ٢٠١٣، ٨٣٣ ).

ولذا يعمل مشروع الحاضنات من خلال آلية تبدأ من التحقق من وجود الرغبات لدى الباحثين ، وتشجيعها وصقلها من خلال دورات تدريبية واختبارات شخصية حتى يصل الأمر إلى وضع خطة عمل دقيقة تعرض على متخصصين في الأعمال لتحليلها وإيجاد جوانب الضعف فيها ؛ لاختيار الصفوة من المتقدمين للحصول على الدعم المادي والفني لمشاريعهم الخاصة ، سواء أكانت في موقع الحاضنات أم في أماكن أخرى ، ويمكن لمنتسبي الحاضنات الاستفادة من الورش الفنية والمعدات والأجهزة الموجودة في الشركات من أجل تحويل النموذج المختبري إلى منتج كامل يمكن تسويقه (أحمد المعموري ومحمد الموسوي ، ٢٠١١، ١٢٩-١٣٠ ) .

ومن ثم ، فإن فوائد الحاضنات تتمثل فيما يلي: (صالح المشري، ٢٠١٠، ٢٣٣)

أ- بالنسبة للشباب : تمنح فرص النجاح وتعزز الثقة وتحسن المهارات، وتسهل عملية الاتصالات وتوفير المعلومات والمعدات البسيطة للعمل وكذلك توفير المكان .

ب- بالنسبة للدولة : الحاضنات تساهم في نمو الدخل القومي للدولة وتعزز برامج التنمية المستدامة ، وتساعد على تجنب فشل الأسواق وكسادها كما تروج للتطوير والتنمية الإقليمية وتخلق فرص عمل وتضيف عوائد الضرائب من الشركات والمشروعات المستحدثة .

ج- بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث العلمية : تحقق تواصل بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ومختلف الأنشطة الاقتصادية كما تساعد في تسويق الاختراعات للمستثمرين، وتحفيز طلاب الدراسات العليا والباحثين لاستخدام كفاءتهم وقدراتهم وتشجيع مبادراتهم في اتجاه التنمية الاقتصادية.

بالإضافة لما سبق ، فإن الحاضنات البحثية أو حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة التي أنشئت بغرض خلق دور جديد وحساس للجامعة يسهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة ، فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات، كما أن الهدف من هذا النوع هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يقدم قيمة مضافة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال : (عبد الباسط دياب وحنان كمال، ٢٠١٣، ٨٤٤ )

أ- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب والشابات.

ب- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي.

ج- الارتقاء بمستوى التقانة والتأهيل المستمر في مجال تقانة المعلومات والاتصالات(ICT) .

د- ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية المبدعة.

هـ- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي .

و- توفير فرص عمل للشباب والشابات .

ز- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة.

ح- منع هجرة الأدمغة وتوطين التقانة .

مما سبق عرضه يتضح أن المشروعات بحاجة إلى من يرعاها ويدعمها في بداية مرحلة انطلاقها ، لتأخذ طريقها وتقوم بدورها في سوق العمل والإنتاج ، ولذا فإن حاضنات الأعمال تسهم في توفير الدعم المادي والمعنوي للمشروعات الصغيرة ، ومن ثم زيادة نسبة نجاحها ، كما تسهم الحاضنات في توفير فرص العمل وتسويق التكنولوجيا ، ومن ثم تقليل نسبة البطالة في المجتمع وتحويلها إلى قوة اقتصادية قادرة على العطاء وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني .

٣- الكراسي البحثية:

ويقصد به برنامج بحثي يقوم فيه عالم أو باحث متميز في مجال علمي معين بإجراء بحوث متخصصة بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر ومواجهة التحديات لخدمة قضايا التنمية المحلية، كما يعمل مع أستاذ الكرسي فريق من الباحثين المؤهلين ذوي الخبرة والكفاءة ، ولا يوجد مدة محددة لكرسي البحث إنما يرجع للسياسة العامة للجامعة في ذلك والاتفاقيات التي تتم مع الجهة التي تتبنى كرسي البحث سواء فرد أو منظمة أو شركة أو غير ذلك (أسماء صديق ،٢٠١٤ ، ١٩٤) .

ولذا تقوم فكرة برنامج كراسي البحث على الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الحكومية والأهلية ورجال الأعمال ، لإنشاء كراسٍ بحثية تستهدف خدمة مجالات علمية ضمن التخصصات التي تعني بها الجامعة ، كما تتمثل رؤية البرنامج في أن يكون عنصرًا فاعلاً في المنظومة البحثية ، ورافدًا من روافد التنمية المستدامة ، وبيئة مناسبة لتنفيذ المشروعات البحثية ، وتعمل كراسي البحث في الجامعة على تحقيق أهدافها من خلال مجموعة من الآليات منها ما يلي: (محمد حرب، ٢٠١٣، ١٩٣-١٩٥ )

أ- إعداد الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية .

ب- دعم المعرفة العلمية المتخصصة من خلال التأليف والترجمة .

ج- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة .

د- تنظيم الفعاليات والبرامج العلمية ، مثل : المؤتمرات ، والندوات ، وحلقات النقاش .

هـ- تقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة .

و- استقطاب طلاب الدراسات العليا المتميزين ، وتقديم المنح الدراسية لهم .

ز- استقطاب الأساتذة الزائرين ، ودعم برامج الاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس .

والكراسي البحثية بما تتضمنه من دعم إضافي للأبحاث العلمية فإنها تعكس نوع من الشراكة المجتمعية بين الجامعات ووظائفها من جانب والمجتمع والمحيط الخارجي من جانب آخر كشركاء فعالين في جهود تحسين التعليم والبحث العلمي (علي النودل ، ٢٠١١، ٣٦٢)

٤- الخدمات الإرشادية والتوعوية :

تتولى العديد من الجامعات تقديم الخدمات الإرشادية والتوعوية من خلال طرح برامج وندوات ومحاضرات تعنى بجوانب الإرشاد الأسري، والتنشئة الاجتماعية، وبرامج التوعية الصحية بما في ذلك التوعية بأخطار المخدرات والكحوليات والتدخين وغيرها ، ولاشك أن مثل هذه البرامج تولد شراكة تثقيفية بين الجامعة كونها مركز إشعاع وتنوع علمي، وبين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة وكذلك إقامة جسور تعاونية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ( فهد السلطان ، ٢٠٠٥، ١٢) .

٥- التعليم التعاوني :

تتعاون المنشآت الاقتصادية مع الجامعات في إنجاز المناهج التعليمية بتدريب الطلاب على متطلبات العمل في المنشآت ؛ حيث يتبادل الطلاب الجامعيون فترات من العمل وفترات من الدراسة وفق منهج منظم ، ويعد هذا المجال فرصة لمعايشة الطلاب لبيئة العمل ، كما أنه يتيح لأرباب العمل ترشيح بعض هؤلاء الطلاب للعمل لديهم بعد التخرج ( جميل خضر ، ٢٠١١ ، ١٩) .

٦- التعليم المستمر :

ويندرج تحت ذلك ما تقدمه الجامعات لأفراد المجتمع ومؤسساته من برامج تعليمية ودورات تدريبية وإعادة التأهيل والتدريب على رأس العمل . وينطوي تحت مفهوم التعليم المستمر، تعليم الكبار والتعليم مدى الحياة، وتعليم المجتمع المحلي( فهد السلطان ، ٢٠٠٥، ١١) .

٧- البحوث المدعومة : وهي أكثر الأشكال شيوعًا في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ، وتتم من خلال قيام منشآت القطاع الخاص بتمويل بحوث علمية لحل مشكلات محددة لصالحها أو لصالح المجتمع .

٨- البحوث التعاقدية : البحوث التي تخدم أهداف ومنافع خاصة لمنشآت القطاع الخاص ؛ حيث تسعى للشراكة مع الجامعات لتنفيذ بحوث في أنشطة ومجالات معينة . (جميل خضر ، ٢٠١١ ، ١٨)

## معوقات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع :

على الرغم من أهمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة، إلا أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول والشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتتمثل أبرز هذه المعوقات كما أكدتها الدراسات التي أجريت في هذا المجال فيما يلي:

١. عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للجامعة فيما يخص خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية .
٢. ضعف اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية للأنشطة والخدمات التي تقدمها.
٣. عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات الخدمية المقدمة للمجتمعات المحلية، مع ضعف رغبة مؤسسات وقطاعات المجتمع بتحمل تكاليف الخدمات التي تقدمها الجامعة .
٤. المشكلات التي تطرحها مؤسسات المجتمع تفوق إمكانيات المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعة .
٥. اعتماد بعض مؤسسات وقطاعات المجتمع على اجتهاداتها الشخصية فيما يعترضها من مشكلات.
٦. انعدام قنوات الاتصال والتنسيق بين الجامعات وقطاعات المجتمع .( سلمان المزين ولينا صبيح، ٢٠١٥، ١٧٦٦-١٧٦٧ ؛ عائدة العريقي، ٢٠١٢/٢٠١٣ )
٧. صعوبات إدارية وهيكلية تتعلق بوجود الكثير من الإجراءات البيروقراطية المطولة وغياب جوانب المرونة .
٨. صعوبات تتعلق بطبيعة العمل الجامعي، وبزيادة العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس.( سلمان المزين ولينا صبيح، ٢٠١٥، ١٧٦٧ ؛ فهد السلطان، ٢٠٠٥، ١٥ )

٩. قلة الاهتمام بالمشروعات البحثية ودراسات التطوير ذات الصلة بمشروعات التنمية ، والتي تتطلب تكوين فرق بحثية متعددة التخصصات من أقسام وكليات متعددة داخل كل جامعة.

١٠. عدم وجود استراتيجية لتسويق البحث العلمي في الجامعات ، فأغلب المؤسسات العلمية والجامعات تفتقر إلى وجود خطة تسويقية واضحة لتسويق نتائج ما تجريه من بحوث علمية إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها.

١١. ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية ، حيث تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية ، للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث ، واكتفاء بعض المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.

١٢. انشغال الجامعات بالتدريس، وعدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات المجتمع بقطاعاته المختلفة.

١٣. عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات ، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي .

١٤. عدم ثقة بعض رجال الصناعة بإمكانيات الجامعات ، ودورها وما يمكن أن تساهم به في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها ، كما أن بعض الجامعات ليس لديها الإدراك العام بما يمكن أن تقدمه للقطاعات الصناعية لافتقارها للخبراء المتخصصين في المجالات البحثية التقنية.( جمال الدهشان ، ٢٠١٠)

١٥. ضعف تسويق فكرة الشراكة بالأسلوب المناسب ، وعدم توضيح أهمية دور مؤسسات المجتمع في تقدم المعرفة العلمية ، الأمر الذي يجعل مؤسسات المجتمع لا تتحمس للمشاركة لأنها ترى في ذلك تكلفة عليها ، وربما إهدارًا للمال والوقت والجهد في أشياء لا تعود بمكاسب مجزية ، ويترتب على ذلك أن تتردد تلك المؤسسات في المشاركة لكونها لا تلمس وجود علاقة تبادلية بين مشاركتها في المشروعات العلمية وما تجنيه في النهاية من مكتسبات مالية أو أدبية (السيد إبراهيم ، ٢٠١٣، ٣٩٥).

١٦. ضعف استجابة الجامعات في أنشطتها، خاصة البحثية منها، لمتطلبات المجتمع الأمر الذي أدى إلى انفصال بين المجتمع ومؤسسات البحث العلمي ، ومن ثم عدم تقدير مؤسسات المجتمع لقيمة البحث العلمي وجدواه (علي النودل، ٢٠١١، ٣٥٨).

١٧. عدم التقدير الجيد للجهود المطلوبة لتحقيق التقارب والتعاون في عمليات الشراكة (ويليام رونكو و جين رونكو، ٢٠١٠، ٢٨) .

١٨. اهتمام الجامعات بدراسة قضايا هامشية بعيدة عن اهتمامات المجتمع ، مما قد يؤثر في عزوف المؤسسات عن المشاركة ، ويوسع الهوة بين الجامعة والمجتمع ، ومن ثم يضعف التعاون والتلاحم بين العلم والمجتمع.

١٩. وجود حالة من التخوف لدى الأفراد والمؤسسات من الدخول في شراكة مع القطاعات الأخرى عامة أو خاصة ، وذلك لاعتبارات كثيرة ، من بينها عدم وضوح مفهوم الشراكة في أذهان بعضها ، وعدم تحديد الأشياء المطلوبة من المؤسسات الراغبة في المشاركة ، والخوف من وجود تنافس مع الآخرين ، واعتقاد بعضها بأن التعاون يؤثر سلبًا على مكانة المؤسسة ، ويفقد المسئولين فيها بعض المزايا ، أو الخوف من أن يترتب على التعاون مع الآخرين فرض شروط صعبة التنفيذ ، أو غير ذلك من الاعتبارات الأخرى. (سالم السالم، ٢٠١١، ٢٤-٢٥ )

## ملامح واستراتيجيات بناء شراكات مجتمعية فعالة :

يمكن بلورة ملامح واستراتيجيات الشراكات المجتمعية الفعالة في المهام التالية: (ناصر عبد التواب، ٢٠١٠، ١٣٥٥)

١. وضوح الرؤية : أن وضوح الرؤية لما هو متوقع من شراكات مجتمعية وما سوف تحققه من نتائج من أولى المهام التي يجب أخذها في الاعتبار ، وكذلك تحديد الاحتياجات التي سوف يتم اتباعها وما سوف يتم تغييره أو تحسينه من خدمات بين المؤسسات الداخلة في الشراكة وتحديد الأساليب التي سوف يتم بها معالجة تلك الاحتياجات .

٢. وضع هيكل الشراكة ( القيادة والعضوية) : أي يجب تحديد هيكل تنظيمي للشراكة بدءًا من القيادة ومرورًا بالعضوية واللجان ، مع وضوح مهام ومسئوليات وأدوار كل الأطراف الداخلة في هيكل الشراكة .

٣. تطوير نظام العمل : هذا يتطلب العمل معًا كشركاء من خلال تقاسم الموارد والخبرات وتبادل المعلومات ، إذ أن تحقيق الأهداف لا يتم من خلال طرف واحد ، فثمة عوامل تؤثر في شكل هذا التعاون " كالوقت وبناء الثقة اللذان يسهمان في تسوية التبرعات " وأيضًا وضوح عمليات صنع القرار، المشاركة فيها وتحديد وسائل الاتصال الفعالة بين الشركاء من خلال إعانات أو استخدام الانترنت .

٤. استمرارية الشراكة : إن الشراكات الفعالة لا يقتصر نجاحها على ما اتفق على تحقيقه من أهداف بل استمرارية التعاون سواء من خلال الاستمرارية في نفس البرنامج لتحقيق أهداف بعيدة المدى أو من خلال عقد شراكات في برامج ومشروعات جديدة .

ثانيًا : تصور مقترح للشراكة المطلوبة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتدعيم التنمية المستدامة في مصر

منطلقات التصور المقترح :

١. القضايا والمشكلات التي يعاني منها الواقع المصري ، والتي تتمثل في مشكلة الفقر والديون والتضخم السكاني ، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية .
٢. التغيرات السريعة والمتلاحقة في سوق العمل والتي ينتج عنها سلسلة من الأعمال والمهن التي تتطلب مهارات مهنية .
٣. الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ضرورة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية فى ظل النمو المتسارع فى المعرفة والمعلومات .
٤. الإنسان هو جوهر وروح التنمية المستدامة ، فأولوياتها تلبية احتياجات الإنسان من الغذاء والمسكن والملبس وحق التعليم والعمل والحصول على الخدمات الصحية بصفة دائمة وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية.
٥. الأخلاق الحميدة تكفل الحفاظ على سلامة البشرية وصلاحها .
٦. التعليم وسيلة لإحداث تغييرات في منظومة القيم وأنماط السلوك وأساليب الحياة لتحقيق التنمية المستدامة.

## أهداف التصور المقترح :

يسعى التصور المقترح إلى تحقيق الآتي :

١. تعزيز الشعور بالمسئولية ، فالأفراد عندما يشتركون معًا في مهمة واحدة ، فإن ذلك يعمل على زيادة الشعور بالملكية والمسئولية أكثر من أن يعمل الفرد بمفرده .
٢. المساهمة في إعداد مواطنين صالحين لديهم وعي بحقوقهم وواجباتهم نحو مجتمعاتهم.
٣. وضع آليات جديدة لتنفيذ مبادرات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتدعيم التنمية المستدامة .

٤. توفير فرص عمل للطلاب الماهرين واستحداث وظائف جديدة بالمجتمع.
٥. مساعدة الطلاب على اكتساب الخبرات والمهارات الضرورية للعمل فى مجالات العمل المختلفة.
٦. استثمار إمكانات الجامعة فى مشروعات إنتاجية لخدمة الاقتصاد القومى والارتقاء بالمجتمع.

## أبعاد التصور المقترح :

يتضمن التصور المقترح الأبعاد التالية :

١ – الإدارة الجامعية :

حيث يقع على عاتق الإدارة الجامعية العبء الأكبر في بناء شراكات مجتمعية فعالة، ونشر ثقافة التنمية المستدامة في الجامعة ومحيطها، وتتمثل أهم متطلبات تفعيل دور الإدارة الجامعية في:

١) ملاءمة خطط وسياسات الجامعات مع حاجات ومتطلبات سوق العمل ، بحيث تُربَط سياسة القبول بالتعليم العالي بخطط التنمية الشاملة وحاجات السوق المتزايدة للمهارات التقنية والتكنولوجية .
٢) تنمية مفاهيم الاستدامة لدى طلاب الجامعة على اختلاف تخصصاتهم .
٣) ضرورة التوجه نحو التربية من أجل التنمية المستدامة .
٤) توفير برامج لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتعليم المعرفة البيئية ، والمحافظة على الموارد .
٥) تبني مداخل الدراسات البيئية والدراسات متعددة التخصصات في المناهج التعليمية والمشروعات البحثية .
٦) تشجيع البحوث التطبيقية ذات المردود الإنتاجي الاقتصادي ، وتفعيل دور مراكز البحث العلمي في التصدي لمشكلات التنمية المستدامة في المجتمع .
٧) التخطيط الجيد للشراكة ، مع إضافة بنود في نظام الجامعة؛ لتنظيم عملية الشراكات، والعمل على إيجاد البيئة المناسبة التي تعتمد على تبادل المصالح الحقيقية بين الأطراف المشاركة .
٨) تشجيع الأقسام العلمية في الكليات على عمل تعاقدات تعاون وشراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية والاجتماعية في المجتمع ؛ مما يشجع المؤسسات الإنتاجية على

الإسهام في بناء المعامل والورش والوحدات الاستشارية والخدمية وتزويدها بالإمكانات المادية اللازمة ، واستثمار النشاطات الإنتاجية في الجامعة لتحقيق أرباحًا عالية للجامعة .

٩) تشكيل لجنة من ذوى الخبرات على مستوى الجامعة، تعمل كهيئة استشارية ملزمة لكافة أطراف الشراكة بحيث تقوم هذه اللجنة بعمل نظام أساسي، ولائحة داخلية تهتم بقضية الشراكة.

١٠)رفع مستوى ثقافة العاملين بالجامعات بأهمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الدورات التثقيفية لدى العاملين، وورش عمل وتعاون بين العاملين في الجامعات ، لتشجيعهم على الشراكة، والعمل بروح الفريق.

١١)التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لبدء برامج فعالة لتعليم وتدريب العاملين بهدف تدعيم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة .

١٢)توفير قنوات اتصال بين العلماء المتخصصين وصناع القرار بما يضبط صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور بيئي تنموي سليم ، بما يحقق التنمية المستدامة .

١٣)اتباع وسائل التسويق الفعالة لتسويق الخدمات الجامعية والمنتجات البحثية والاستشارية ذات الصلة بالتنمية المستدامة .

١٤)استثمار بحوث الماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية وبراءات الاختراع ، وذلك بتوجيهها إلى الجهات التي سوف تخدمها وتستفيد منها .

١٥)الاهتمام بتحويل الجامعات المصرية إلى بيوت خبرة بدلاً من الاعتماد على الخبرات الأجنبية.

١٦)الاهتمام بإنشاء مراكز للإبداع والابتكار والتميز البحثي والكراسي البحثية ، والبحوث التعاقدية لتطوير العمل الإنتاجي بالجامعة .

١٧)المساهمة الفعالة للجامعات في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية .

١٨)التحول بالجامعات المصرية إلى جامعات منتجة من خلال التكامل بين وظائفها ؛ لتطوير أنشطة تعليمية وإنتاجية مثل : البحوث التعاقدية والاستشارات والتدريب المستمر للإسهام في التنمية الشاملة .

١٩)فتح قنوات للشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية الخدمية من خلال تلبية احتياجاته من القوى البشرية المؤهلة والمدربة ، القادرة على الإنتاج وتقديم حلول إجرائية لمشكلات المجتمع .

٢٠)تفعيل دور الجامعات المصرية في تنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع مثل برامج التدريب التحويلي ، والتعليم المتناوب ، والتعلم المستمر .

٢١)إدخال تخصصات جديدة بالجامعات المصرية تتناسب مع احتياجات سوق العمل .

٢٢)ربط التعليم بالإنتاج ، والتركيز في إعداد الطلاب على التكامل بين النظرية والتطبيق ، ورفع مستوى إنتاجية الطالب من خلال ممارسته للعمل والإنتاج في المؤسسات الإنتاجية أثناء الدراسة ؛ وذلك بهدف تحقيق التعليم المنتج وتنمية مهارات الإبداع والابتكار لدى الطلاب .

٢٣)توثيق الروابط مع المجتمع المحيط بالجامعة، ودعوة رجال الأعمال للمشاركة في مجالس الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة .

٢٤)عقد عدد من المؤتمرات الجامعية والندوات وورش العمل حول القضايا التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ، ودعوة بعض قيادات المجتمع ورجال الأعمال للمشاركة في أوراق العمل والبحوث .

٢٥)إشراك أعضاء ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص، في مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما.

٢٦)وضع خريطة بالمشكلات التي تعوق التنمية المستدامة، وإحداث نوع من التكامل بين التخطيط الذي تضعه مؤسسات المجتمع والتخطيط الجامعي بهدف تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

٢٧)توجيه أبحاث أساتذة الجامعة وطلاب الدراسات العليا لتبني مشكلات المجتمع عامة والتنمية المستدامة خاصة، لإيجاد الحلول لها.

٢٨)إنشاء مركز متخصص داخل كل جامعة يهتم بمشكلات البيئة المحلية ويضم عددًا من أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين في مجالات العلم والتقنية لتقديم حلول إجرائية لتلك المشكلات البيئية بالإضافة إلى النهوض بالبحث العلمي والارتقاء بالثقافة العلمية للمجتمع ؛ بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

٢٩)إلزام أقسام كليات الجامعة كلاً حسب تخصصه بدراسة مشكلة من المشكلات التي تعوق التنمية المستدامة ووضع الحلول لها على أن يكون هذا العمل سنويًا ويؤخذ كمعيار من معايير ترقية عضو هيئة التدريس ورصد جائزة لأفضل بحث له نتائج تطبيقية.

٣٠)التنظيم ليوم مفتوح يسمح فيه لأفراد المجتمع بدخول الحرم الجامعي ولقاء أعضاء هيئة التدريس والعاملين ، وذلك للتعرف على الخدمات والأنشطة التي تقوم بها الأقسام المختلفة بكل كلية ولتشجيع التواصل بين أفراد المجتمع والجامعة.

٣١)فرض الحكومة على كل محافظة تخصيص جزء من إيرادات المحافظة سنويًا لدعم برامج وأنشطة خدمة المجتمع في الجامعة كنوع من أنواع الشراكة.

٣٢)إنشاء صندوق للتنمية المستدامة لتمويل برامج ومشروعات التنمية المستدامة .

٣٣)دمج موضوع التنمية المستدامة في المشروعات والمناهج الدراسية بالجامعات.

٣٤)التفاعل مع الطلاب الخريجين الذين يعملون، وذلك من خلال أماكن عملهم وتدريبهم، وتقديم كل الخدمات الممكنة لهم، لتمكينهم من أخذ دورهم الطبيعي والريادي في بناء المجتمع، بالإضافة إلى الوصول إلى قياس مباشر لاحتياجات الخريجين وسوق العمل، وما يتطلبه هذا السوق من مهارات ومعارف متجددة، وليـنعكس ذلك على مراحل التخطيط والتطوير للبرامج الأكاديمية في الجامعة .

٢- الجامعة وتوفير فرص العمل :

يوجد العديد من المؤشرات التي تستعمل في قياس التنمية المستدامة ، ومنها : العمل ، البطالة والفقر ؛ حيث تأخذ البطالة شكلاً هيكليًا ، فإذا استمر الوضع على حاله ، فإن هذا سيؤثر سلبًا على الأجيال القادمة ، ومنه لا تتحقق التنمية المستدامة ، ذلك أن التنمية تشمل عملية القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة ، ومن ثم فإن الاهتمام بهذه المؤشرات في تحقيق التنمية يمكن أن يوفر الاستدامة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن تقديم مجموعة من الآليات التي تسهم في توفير فرص عمل للخريجين، والتي تتمثل فيما يلي :

١) تعاقد الجامعة مع مؤسسات المجتمع بقطاعيه العام والخاص على تعيين عدد من الطلاب الخريجين.

٢) إقامة العديد من المشروعات التابعة للجامعة ، حيث تحصل الجامعة على التمويل المناسب لإقامة هذه المشروعات من أحد البدائل التالية :

أ : التمويل من أحد البنوك .

ب : التمويل الذاتي : حيث تقوم الجامعة بطرح أسهم للعاملين بها ( أسهم الجامعة ) للاشتراك في مشروعاتها ، فيستفيد العاملين بالجامعة بزيادة الدخل الخاص بهم وكذلك خريجي الجامعة بتوفير فرص عمل مناسبة لهم .

٣) منح أوائل الخريجين والمتميزين حق اختيار وظائفهم ، بما يساعد على زيادة الإنتاجية .

٤) إنشاء حاضنات ومراكز إبداع ومراكز أعمال داخل الحرم الجامعي ، وربط حاضنات الأعمال بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية والجامعات القومية والدولية.

٥) تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية.

٦) إنشاء قسم متابعة الخريجين داخل كل جامعة، بهدف تقديم الخدمات والمتابعات للخريجين، من خلال تدريبهم وتأهيلهم لمساعدتهم في البحث عن فرص عمل لهم وربطهم مع المؤسسات المعنية بالتشغيل، مما يلبي في الوقت ذاته احتياجات سوق العمل في عملية تشاركية من الجميع.

٧) عقد وتنظيم ملتقيات التوظيف داخل الجامعة ، وذلك لتقديم الخدمات للخريجين وتسويقهم في ميادين العمل المحلية والخارجية، وتعريف المؤسسات بقدراتهم ومؤهلاتهم.

٣- مشروع توفير رأس مال للخريج :

تكمن فكرة مشروع توفير رأس مال للخريج في توفير رأس مال للخريج لبدء حياة عملية صحيحة تكفل للمجتمع فرد سوى منتج غير مستهلك ، وفي هذا المشروع يبرم عقد بين ولي أمر الطالب وبين الدولة وبناءً علي هذا العقد يكون الآتي :

<u>أولاً</u> : يوفر ولي أمر الطالب للدولة قسط سنوي " قسط توفير مال للخريج " عبارة عن مبلغ سنوي يدفعه ولي الأمر للدولة علي قدر استطاعته " حسب الشريحة التي يراد الاشتراك فيها " .

١) يتم دفع القسط السنوي " قسط توفير مال للخريج " عند بداية العام الدراسي ولمدة شهر.

٢) يتم دفع القسط السنوي " قسط توفير مال للخريج " بعد اختيار الشريحة المراد الاشتراك بها.

٣) يتم دفع القسط السنوي " قسط توفير مال للخريج " طوال فترة تواجد الطالب بمراحل التعليم المختلفة .

٤) يتم دفع القسط السنوي " قسط توفير مال للخريج " بحد أدني عدد " ١٢ قسط " يشمل تسع سنوات بمرحلة التعليم الأساسي + ثلاث سنوات بالمرحلة الثانوية .

٥) يجوز دفع أكثر من " ١٢ " قسط فيدخل في شريحة أخري .

٦) يجوز دفع مبلغ الأقساط دفعة واحدة عند بداية الاشتراك حسب مقدرة ولي الأمر .

٧) يجوز دفع مبلغ الأقساط المتبقية دفعة واحدة في أي سنة من سنوات الاشتراك حسب مقدرة ولي الأمر.

٨) يقوم ولى الأمر بالتقدم بطلب لإدارة المدرسة للاشتراك فى"مشروع توفير رأس مال للخريج ".

٩) تقوم إدارة المدرسة بإعطاء ولى الأمر العقد " أصل وصورتين ( الأصل للبنك وصورة بالمدرسة وصورة لولى الأمر) للاشتراك فى " مشروع توفير رأس مال للخريج " للتوقيع عليه واختيار الشريحة المراد الاشتراك بها وإعطائه نسخة من العقد وتحصيل الرسوم مقابل التعاقد وفتح الحساب .

١٠)تقوم إدارة المدرسة بتجميع العقود وإرسالها بقائمة أسماء الطلاب ومعها المبالغ المحصلة إلى البنك وصورة بطاقة ولى الأمر وصورة شهادة ميلاد الطالب.

١١)يقوم البنك بإنشاء حساب باسم الطالب.

١٢)يقوم ولى الأمر بسداد القسط بنفسه بالبنك وإعطاء صورة من إيصال السداد للمدرسة لوضعها فى العقد الموجود بالمدرسة، أو يقوم بسداد القسط بالمدرسة وتقوم المدرسة بتوريده للبنك وإعطاء صورة من إيصال السداد لولى الأمر وصورة بالعقد .

١٣)يوضع العقد الموجود بالمدرسة بملف الطالب وينتقل معه من مرحلة تعليمية لأخرى .

١٤)تستخدم الدولة مبالغ الأقساط السنوية بعد وضعها في حساب موحد بالبنك فى إقامة العديد من المشروعات التى نسبة المخاطرة بها تكاد تنعدم وذلك للحفاظ على رأس مال المشروع وأموال المشتركين ومنها على سبيل المثال : مشروع الإسكان الشعبي للشباب

( إيجار– تمليك ) ، ومشروع إنشاء مدن عمرانية جديدة ، وغير ذلك من المشروعات التي تخدم البيئة المحلية .

١٥)يوضع العائد من المشروعات فى الحساب الموحد لـ " مشروع توفير رأس مال للخريج " بالبنك ليزداد رصيد الحساب الموحد .

١٦)يجوز لمن يريد الحصول على المبلغ الشهري " راتب الخريج " " بعد مرور خمس سنوات فقط من تاريخ الاشتراك بالمشروع " مشروع توفير رأس مال للخريج " أن يقوم بالآتى :

أ- الاشتراك بأحد الشرائح .

ب- دفع قيمة الأقساط دفعة واحدة عند الاشتراك .

ج- مضاعفة قيمة القسط وليكن ثلاث أضعاف قيمته .

ثانيًا : توفر الدولة للخريج – بعد سداد جميع مبالغ الأقساط " قسط توفير رأس مال للخريج " سواء علي أقساط سنوية أو دفعة واحدة حسب الشريحة المشترك بها ولي أمر الطالب – مبلغ شهري ثابت " راتب الخريج " ليجده الخريج فى حسابه الموجود بالبنك وذلك فى نهاية شهر يناير بعد انتهاء آخر سنة لسداد الأقساط ( بفرض أن طالب ما اشترك بالشريحة " ١ " ابتداء من شهر سبتمبر ٢٠١٠ لمدة ١٢ عام فيستحق " راتب الخريج " في نهاية شهر يناير ٢٠٢٣ فى حسابه بالبنك).

١) يستخدم الخريج المبلغ الشهري " راتب الخريج " في بداية حياته العملية .

٢) يستطيع الخريج استخدام المبلغ الشهري " راتب الخريج " في إنشاء مشروع صغير

٣) يستطيع الخريج استخدام المبلغ الشهري " راتب الخريج " بالاشتراك مع زملائه الخريجين فى إنشاء مشروع ما .

٤) يستطيع الخريج الحصول على شقة من مشروع الإسكان الشعبي للشباب ( إيجار– تمليك ) في بداية حياته العملية .

## الشروط التي تراعى عند تطبيق المشروع :

١) الدولة لن تكون مطالبة بسداد المبلغ الشهري " راتب الخريج " إلا بعد مرور ١٢ عام على الأقل من تاريخ بدء المشروع حسب الشريحة المشترك بها الخريج وذلك يعطي للدولة فرصة كافية لإنشاء مشروعات طويلة المدى ومشروعات قوية تستطيع من

عائدها سداد المبلغ الشهري " راتب الخريج " للخريجين باستثناء الراتب المستعجل " بعد خمس سنوات " .

٢) فى حالة تعيين الخريج فى إحدى الوظائف الحكومية وتثبيته بها لن يحصل الخريج على المبلغ الشهري " راتب الخريج " و يتقدم الخريج بطلب للبنك الموجود به حساب " مشروع توفير رأس مال للخريج " مصحوب مع الطلب الايصالات التى سدد به الأقساط وذلك لاسترداد جملة الأقساط ( القسط السنوي " قسط توفير مال للخريج " ) التى سددها فقط .

## المراجع


ابتسام ساتي إبراهيم: " الشراكة المجتمعية : أبعاد وعوامل في قضايا التربية " ، مجلة مسارات معرفية، ع٢، مركز دراسات المرأة ، السودان ، أغسطس ٢٠١٣ .

أحمد حسن السمان : الصحافة والتنمية المستدامة : دراسة مستقبلية ،المكتبة الأكاديمية ، الجيزة ، ٢٠١١ .

أحمد سامي المعموري ومحمد غالي الموسوي : " الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات " ، حولية المنتدى ، مج٤ ، ع٧، العراق ، ٢٠١١ .

أحمد محمود الزنفلي : التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي .. دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، سلسلة التربية والمستقبل العربي (٣) ،إشراف محمد صبري الحوت، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٢.

أحمد نجم الدين عيداروس ومحمود أشرف أحمد : " تصور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية " ، مجلة كلية التربية ، مج٢٤، ع٩٥،ج٣، جامعة بنها ، يوليو ٢٠١٣ .

أسامة محمد عبيدات وخيرية العبادي : " الشراكة في التعليم : تجربة المملكة الأردنية الهاشمية " ، مجلة دراسات ، ع ١٠- ب ، الجزائر ، ديسمبر ٢٠٠٨ .

أسماء أبو بكر صديق : " جامعة العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية - محافظة الوادي الجديد نموذجًا " ، مجلة دراسات تربوية ونفسية ، ع٨٥ ،ج٢، كلية التربية بالزقازيق ، أكتوبر ٢٠١٤ .

الجوهرة ناصر عبد العزيز الهزاني : " دور حاضنات الأعمال في دعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة – دراسة مطبقة على حاضنات الأعمال في مدينة الرياض " ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، ع٥٤ ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، القاهرة ، يونيو ٢٠١٥.

السيد على إسماعيل إبراهيم : " تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد " ، مجلة كلية التربية ، ع١٣ ، جامعة بورسعيد ، يناير ٢٠١٣.

السيد علي السيد جمعة : " الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي " ، مجلة كلية التربية بالسويس ، مج٥ ، ع٦، جامعة قناة السويس، أكتوبر٢٠١٢ .

الطاهر خامرة : المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سوناطراك " ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠٠٧.

العايب عبد الرحمن: التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٠/٢٠١١ .

اليونسكو : التربية من أجل التنمية المستدامة – كتاب مرجعي ، ٢٠١٣. متاح على : http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002163/216383a.pdf

أمجد محمود محمد درادكة : " حاضنات الأعمال كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " ، مجلة كلية التربية ، مج٣١ ، ع٥ ،ج١، جامعة أسيوط ، أكتوبر ٢٠١٥ .

أميرة محمد على أحمد حسن : " نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع " ، ورقة علمية مقدمة المؤتمر السادس ( التعليم العالي ومتطلبات التنمية) ، كلية التربية ، جامعة البحرين،٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧. متاح على : http://www.sustech.edu/staff_publications/20091106164054 54.pdf

إنعام عبد الزهرة متعب : " حاضنات الأعمال وإدارة العمليات : مدخل نظري " ، مجلة دراسات الكوفة ، ع١٢، العراق ، ٢٠١١ .

إيمان محمد الطائي وحسن حمود الفلاحي : " التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة " ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، ع١١، مركز البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

أيمن زيد وأمنية بودراع : " تحديات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأزمة الثقافية من منظور إسلامي " ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، ع٨، معهد الحقوق ، المركز الجامعي لتامنغست ، الجزائر ، ٢٠١٥.

بدر الدين رحمه محمد على:" الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورهما فى التنمية المستدامة "، مجلة دراسات المستقبل، مج١ ،ع٢ ، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، السودان، يونيو ٢٠٠٦ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : لمحة عامة .. تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ .. التنمية في كل عمل ، ٢٠١٥.

بوسماحة الشيخ : " أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة " ، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية ، ع٩ ، مركز المنارة للدراسات والأبحاث بالرباط ، المغرب، مارس ٢٠١٥ .

جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي : " التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول " ، تقديم :عصام يحيى الفيلالي، سلسلة دراسات (نحو مجتمع المعرفة ) ، الإصدار (١١) ، مركز الإنتاج الإعلامي ، جدة ، ١٤٢٧هـ .

جمال حلاوة : " دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة _ دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية "، أمارايباك، مج٢، ع٤، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٠١١.

جمال على الدهشان : " العلاقة الاستراتيجية بين البحث العلمي الجامعي والصناعة : الواقع والآفاق المستقبلية " ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة السابعة لقسم أصول التربية بعنوان ( التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي) ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١١مايو ٢٠١٠.متاح على :

http://geldahshancom.blogspot.com.eg/2013/12/blog-post_4023.html

جميل أحمد محمود خضر : " تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية " ، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ، جامعة الزرقاء الخاصة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، في الفترة ٩-١٣ مايو ٢٠١١ .

حافظ بن عمر : " البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة : العمل ، البطالة والفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس " ، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع١٣ ، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر ، نوفمبر٢٠١٥.

حمدي حسن عبد الحميد و موسى علي الشرقاوي: " أزمة البيئة ودور التربية في مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة " ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم أصول التربية ( التعليم والتنمية المستدامة ) ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٤ .

ديما عيسى محمود: " واقع الشراكة بين الجامعات الحكومية السورية والمجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذة جامعة تشرين " ، إشراف محمود علي محمد ، مجلة جامعة البعث ، مج ٣٧ ، ع١ ، ٢٠١٥ .

رفيق محمود المصري : تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية ، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد١١ ، ع ١،غزة ، يناير٢٠٠٧ .

ريدة ديب و سليمان مهنا : " التخطيط من أجل التنمية المستدامة " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، مج ٢٥، ع١، ٢٠٠٩ .

زياد عبد الرحمن جويلس : أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم التربوية والنفسية ، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠١١ .

سالم بن محمد السالم : " البحث العلمي في مجال دراسات المعلومات – دراسة للتحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية " ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مج ١٧، ع٢، يونيو – نوفمبر ٢٠١١ .

سحر قدوري الرفاعي : " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق " ، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ( المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة) ، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر٢٠٠٦، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٧ .

سعدية يوسف الشرقاوي : " المشاركة المجتمعية ودورها في النهوض بمؤسسات تربية الطفل ما قبل المدرسة ( رياض الأطفال ) بمحافظة بور سعيد "، مجلة رعاية وتنمية الطفولة ، ع١٠ ، مركز رعاية وتنمية الطفولة ،جامعة المنصورة ، ٢٠١٢ .

سلامة سالم سالمان : " تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة "، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ( المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة) ، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر ٢٠٠٦، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٧ .

سلطان بن ثنيان بن عبدالرحمن الثنيان : الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية – تصور مقترح ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ،١٤٢٨هـ /١٤٢٩هـ .

سلمان المزين ولينا صبيح : " معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد منها " ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ( العلوم الإنسانية ) ، مج ٢٩، ع٩ ، ٢٠١٥ .

سماح زكريا محمد : تصور مستقبلي لتطوير دور الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة لخدمة المجتمع ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بنها، ٢٠٠٦ .

سمر خيري مرسي غانم : " معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي _ دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية " ، بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي ( مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ) ، جامعة قالمة ، في الفترة ( ٣-٤) ديسمبر ٢٠١٢ .

صالح صالحي ونوال بن عمارة : " الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف " ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، ع١، ديسمبر ٢٠١٤.

صالح محمد المشري : " دور حاضنات الأعمال والابتكار التقني في تنمية الإبداع وتشجيع المبدعين " ، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تنمية الموارد البشرية " إدارة رأس المال البشرى " في يوليو ٢٠٠٧ ، ضمن أعمال ملتقيات وندوات ( بناء القدرات البشرية العربية ) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

صلاح عباس : التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠١٠ .

عائدة محمد مكرد العريقي: " مؤسسات التعليم الجامعي ومبدأ الشراكة المجتمعية ( الواقع – الواجب )" ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة بعنوان (سياسة التعليم الجامعي ... جذور المشكلة وأولويات الحل ) ، مركز القانون الدولي الإنساني بالشراكة مع جامعة تعز وبدعم من الصندوق الوطني الديمقراطي، ضمن برنامج دعوة لإصلاح سياسة التعليم الجامعي (مايو ٢٠١٢م – إبريل ٢٠١٣م). متاح على: http://www.cihlhr.org/home/js/buts/568-2012-10-02-15-49-27.html

عايد عبدالله العصيمي : المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥.

عبد الباسط محمد دياب وحنان البدري كمال : " تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الخبرات والتجارب الدولية : حاضنات الجامعة نموذجًا " ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، مج٦ ، ع٢ ، جامعة القصيم ، السعودية ، رجب ١٤٣٤ هـ ، مايو٢٠١٣.

عبد الرؤوف محمد بدوي وأشرف عبد المطلب مجاهد : " ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري " ، مستقبل التربية العربية ، مج١٧ ، ع٦١ ،المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع كلية التربية جامعة عين شمس ومكتب التربية العربي لدول الخليج وجامعة المنصورة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، يناير ٢٠١٠ .

عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري : " جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية " ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،ع٣٤ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية، محرم ١٤٣٦ هـ / نوفمبر ٢٠١٤ .

على بن عيسى الشعبي : " التعليم ومتطلبات التنمية " ، بحوث ومقالات بيادر ، ع١١، السعودية ، ديسمبر ١٩٩٣ .

علي عبدالله النودل : " حوكمة أنشطة البحوث العلمية : دراسة نقدية لممارسات برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية كنموذج " ، مؤتمر ( الرؤيا المستقبلية للنهوض

بالبحث العلمي في الوطن العربي ) ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية و جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن ، مارس٢٠١١ .

علي قابوسة وحمزة طيبي : " منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية " ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،ع٤ ، جامعة الوادي ، ٢٠١٤ .

غادة السيد السيد الوشاحي : " تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول _ جامعة أسيوط أنموذجًا " ، المجلة التربوية ، ع٤٢ ، ج١ ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، أكتوبر ٢٠١٥ .

فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي : معجم المصطلحات التربوية لفظًا واصطلاحًا ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤.

فهد بن سلطان السلطان : " المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة " ، دراسة أعدت بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج لتقديمها في اللقاء التربوي العربي الثاني ، بيروت ، سبتمبر٢٠٠٥.

فوزي هادي الهنداوي: " منظومة الثقافة والتنمية المستدامة – دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة "، مجلة كلية الآداب، ع٧٤، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٦.

لعلى بوكميش : " الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة " ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع١١، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.

ماجدة أبو زنط و عثمان غنيم : " التنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى " ، المنارة للبحوث والدراسات ، مج١٢، ع١، ٢٠٠٦.

مجدي محمد عبد الجواد الداغر : " دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية – دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ " ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية ٣٣ ، الرسالة ٣٥٩ ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، سبتمبر ٢٠١٢ .

محمد بلغالي : " الحكم الراشد والتنمية المستدامة – دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر " ، دراسات استراتيجية، ع١٤ ، ٢٠١١.

محمد حسن آدم عوض الله : الصناعات التحويلية وآثارها على التنمية المستدامة– دراسة حالة الصناعات الغذائية ولاية الخرطوم ٢٠٠٠–٢٠١٣م ، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا ، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٥ .

محمد خميس حرب : " تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي " ، دراسات تربوية ونفسية ، ع٧٩، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، إبريل ٢٠١٣.

محمد خيري محمود : " الشراكة المجتمعية في إثراء المعرفة لتحسين التعليم _ نموذج مقترح " ، المؤتمر العلمي السنوي السادس ( المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة " رؤى مستقبلية " ) في الفترة ٩–١٠ يوليو ٢٠٠٥ ، ج٢، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

محمود جابر حسن أحمد : " فاعلية وحدة مقترحة في التنمية المستدامة للموارد الجغرافية الطبيعية في تنمية مفاهيم التنمية المستدامة وقيمها لدى طلاب الصف الأول الثانوي " ، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع٣٦ ،كلية التربية ، جامعة عين شمس ، أكتوبر ٢٠١١ .

محمود عباس عابدين : " التنمية المستدامة من داخل الإنسان المصري إلى بيئته المحيطة : مسؤوليات مضاعفة على التربية " ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم أصول التربية ( التعليم والتنمية المستدامة ) ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٤ .

مدنية حامد أبو عوف : " رؤى استشرافية لحاضنات المشاريع التقنية ودورها في توفير فرص عمل لخريجات كلية علوم الأسرة في جامعة طيبة " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،السنة٣٩، ع١٤٩ ، الكويت ، إبريل ٢٠١٣ .

مرفت حامد محمد هاني : التربية من أجل التنمية المستدامة– آفاق جديدة للتعليم الجامعي ، مراجعة وتقديم السيد محمد محمد السايح ، مكتبة نانسي ، دمياط ، ٢٠١٥ .

مصطفى عبد السميع محمد وطلعت عبد الحميد : " برامج التنمية الذهنية للشباب الباحثين في ضوء مفهوم التنمية المستدامة " ، التعريب ،مج ٢٢ ، ع٤٣ ، سوريا ، ديسمبر ٢٠١٢ .

مطانيوس مخول وعدنان غانم : " نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج٢٥ ، ع ٢، ٢٠٠٩ .

ناصر عويس عبد التواب : " الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية لدعم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية " ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، ع٢٨ ، ج٣، القاهرة ، إبريل ٢٠١٠.

نجاة بنت محمد سعيد الصائغ : " الشراكة بين المدارس والجامعات وتطوير الإدارة المدرسية في المملكة العربية السعودية " ، العلوم التربوية ، ع٤ ، ج١ ، أكتوبر ٢٠١٤ .

نورة بنت عبدالله العجلان : " الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة وأثرها على الزراعة في المملكة العربية السعودية "، دراسات جغرافية ، ع١٦، جامعة الملك سعود ،١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م .

ويليام رونكو و جين رونكو : حلول الشراكة الناجحة ، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، ٢٠١٠.

يوسف العزوزي : " أي دور لمبدأ الوقاية في تعزيز فرص الاستدامة البيئية ؟ " ، المستقبل العربي ، السنة ٣٩ ، ع٤٥١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، سبتمبر ٢٠١٦ .

Dan Cristian Durana, et al. : " The components of sustainable development – a possible approach " , 4th World Conference on Business, Economics and Management( WCBEM) , Procedia Economics and Finance 26 , Elsevier B.V , 2015. available at : http://isiarticles.com/bundles/Article/pre/pdf/44114.pdf

Department of Environmental Affairs : National Strategy for Sustainable Development and Action Plan(NSSD 1) 2011–2014 , National Framework on Sustainable Development (NFSD), 23 November 2011. available at

:http://led.co.za/sites/default/files/cabinet/orgname-raw/document/2013/sustainabledevelopment_actionplan_strategy.pdf

Ekene, Osuji Gregory & Oluoch-Suleh, Everlyn : " Role of Institutions of Higher Learning in Enhancing Sustainable Development in Kenya " , Journal of Education and Practice, v6, n16, 2015.

Holmberg, John , et al. : " The University and Transformation towards Sustainability: The Strategy Used at Chalmers University of Technology " , International Journal of Sustainability in Higher Education, v13, n3 , 2012 .

Kawabe, Midori , et al. : " Developing Partnerships with the Community for Coastal ESD " , International Journal of Sustainability in Higher Education, v14 , n2 , 2013 .

Madhavi Joshi , et al : Sustainable Development: An Introduction , Internship Series , Vol. 1, Centre for Environment Education, 2007.

National Association of State Universities and Land Grant Colleges : University Research. Touching the Lives of All Americans , Office of Public Affairs,Washington, D.C. , May 1996. available at : http://files.eric.ed.gov/fulltext/ED395546.pdf

National Development Agency (NDA): National Sustainable Development Strategy , Ministry of Environment and Water (MoEW) Planning group, Version NSDS_3.2 , June 2007.

Oni, Adesoji A.& Adetoro, J. A. : " Education for Sustainable Development: A Framework for Nigeria " , African Higher Education Review, v5 , Feb 2012.

Otte, Pia Piroschka : " Integrating Sustainable Development in Higher Education through Experience-Based Learning: Insights from Experts in Team (EiT) for Developing a Combined Theoretical Framework " , Journal of Education for Sustainable Development, v10 , n1 , Mar 2016.

Rachel Emas : The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles , Florida International University , Brief for GSDR , 2015. available at : https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5839GSDR%202015_SD_concept_definiton_rev.pdf

Robert W. Kates, et al. : " What is Sustainable Development ? Goals , Indicators , Values , and Practice " , Environment Science and Policy for Sustainable Development , Vol. 47, N. 3, April 2005.

Scott, William & Gough, Stephen : " Universities and Sustainable Development: The Necessity for Barriers to Change " , Perspectives: Policy and Practice in Higher Education , v11, n4 , Oct 2007 .

United Nations : Transforming our World : The 2030 Agenda for Sustainable Development. available at:.http://www.un.org/pga/wp-content/uploads/sites/3/2015/08/120815_outcome-document-of-Summit-for-adoption-of-the-post-2015-development-agenda.pdf

United Nations : Sustainable Development Challenges, World Economic and Social Survey 2013, Department of Economic and Social Affairs , New York, 2013. available

at:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2843WESS2013.pdf

William C. Clark et al. : "Science and Technology for Sustainable Development" , : Consensus Report of the Mexico City Synthesis Workshop, 20–23 May 2002, Cambridge, MA: Initiative on Science and Technology for Sustainability , 2002.